الأمم المتحدة

A/S-23/PV.9

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٩**
الجمعة، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

مشاركة المنظمات غير الحكومية في المناقشة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت في مقررها ٤٦٦/٥٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ أن يطلب إلى المنظمات غير الحكومية اختيار متكلمين من بينها وتقديم قائمة بأسمائهم إلى رئيس الجمعية العامة. وطلبت الجمعية أيضا من رئيس الجمعية أن يقدم قائمة المنظمات غير الحكومية المختارة إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها وأن يكفل أن يكون ذلك الاختيار على أساس متساو وشفاف، على أن يراعى التمثيل الجغرافي وتنوع المنظمات غير الحكومية.

وأود أن أحيط الأعضاء علما بأن رئيس مؤتمر المنظمات غير الحكومية التي تحتفظ بعلاقة استشارية مع الأمم المتحدة أبلغني بقائمة تضم خمس منظمات غير حكومية مختارة، تتمتع كلها بوضع استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسيدلي ممثلوها ببيانات في المناقشات الجارية في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية باسم الدوائر الانتخابية الإقليمية، بما فيها المؤتمرات الانتخابية الإقليمية لبيجين + ٥.

والمنظمات غير الحكومية المختارة الخمس هي: المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا، وماهيلا داكشاتا ساميتي، ومعهد البحوث الكندي لتقدم المرأة، ومركز المرأة في بيرو ''فلورا تريستان''، وتحالف المرأة العربية.

وإذا لم يوجد اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على أن يدلي ممثلو المنظمات غير الحكومية المختارة الخمس ببيانات في المناقشة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبالتالي، ستضاف هذه المنظمات الخمس إلى آخر قائمة المتكلمين، وستحدد بياناتهم بخمس دقائق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-47243 (A)
0047243

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر التي يتضمنها منهاج عمل بيجين

الإجراءات والمبادرات الأخرى الواجب اتخاذها من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ منهاج عمل بيجين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة مقبولة سيسو، نائبة رئيس وزراء ألبانيا.

السيدة سيسو (ألبانيا) (تكلمت بالفرنسية): تأتي ألبانيا إلى هذا الحدث الهام بخبرة أكبر من أي وقت مضى في مجال العمل من أجل تحرير المرأة. وأثناء السنوات الخمس الماضية، بذلت الحركة النسائية جهودا نشطة وإيجابية، وبالتالي تركت أثرا حميدا على وعي المرأة بحقوقها في المجتمع وداخل الأسرة، فضلا عن موقفها إزاء التنفيذ العملي لهذه الحقوق.

وقد رأينا أيضا وعيا متناميا لدى الجمهور بوجه عام، بفضل الجهود التي تبذلها المرأة بشرف للتصدي للمشاكل الراهنة. ويجدر بنا أن نذكر الاهتمام الذي أظهرته دولة ألبانيا والتدابير التي اتخذتها في هذا الصدد. وحفاظا على متطلبات منهاج عمل بيجين، أنشئت آلية مؤسسية جديدة – وهي هيئة حكومية على مستوى أعلى من مثيلتها لعام ١٩٩٥ – بغية إعطائها أهمية أكبر.

وقد شكلنا أيضا لجنة فرعية برلمانية للشباب والمرأة تضطلع بدور فعال في رسم وتعزيز سياسات طويلة الأجل في هذا المجال. ولدى الحكومة الألبانية اليوم رؤية أوضح لدور وأهمية اشتراك المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

والحكومة الألبانية، إذ تستخدم منهاج عمل بيجين بوصفه نقطة مرجعية لعملها، أقرت ونفذت أربعة أهداف رئيسية: ففي مجال صنع القرار، نسعى إلى كفالة تكافؤ الفرص؛ وفي المجال الاقتصادي، تعطى الأولوية لتعزيز العمالة واستئصال الفقر؛ وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، تعطى الأولوية لمنع العنف ضد المرأة؛ وفي مجال الرعاية الصحية، تعطى الأولوية لإمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية وتنظيم الأسرة.

وبالنسبة إلى مشاركة المرأة في مراكز السلطة، تبين الأرقام زيادة فيها مقارنة ببداية الفترة الانتقالية في ألبانيا، إلا أن تمثيلها على جميع المستويات في مراكز القوة لا يزال منخفضا جدا. ومع ذلك، هناك ضغط متزايد من الأوساط النسائية والمجتمع المدني لتحقيق تكافؤ الفرص في عملية صنع القرار. ويتزايد إدراك الرأي العام وثقته بأحقية المرأة في الوقوف إلى جانب الرجل وبأنها جديرة بالنجاح.

والدستور المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يكفل المساواة في الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل من الجنسين. وقد فتح الدستور الطريق لإدخال التحسينات على جميع تشريعاتنا، بحيث يمكن أن يتماشى الإطار التشريعي مع وثيقة بيجين الأساسية. وبالتالي، فقد أحرز تقدم هام بإعداد قوانين جديدة، مثل القانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون العقوبات، وقانون العمل. ويجري الآن وضع قانون الأسرة.

ومنذ عام ١٩٩١، جرى الاضطلاع بإصلاحات تشريعية أخرى تتعلق بحقوق المرأة. وأود أن أشير إلى القانون الذي يسمح بوقف الحمل اللاإرادي، وبحق المرأة في طلب الطلاق، فضلا عن الحق في التوزيع العادل للملكية المشتركة

بعد الطلاق. وبالتالي، لا يكفي وجود تشريع مستكمل، بل يتعين تنفيذ هذا التشريع.

واللجنة الوطنية للمرأة والأسرة والمنظمات غير الحكومية تعمل الآن على توعية المرأة بحقوقها بحيث تدرك حاجتها إلى ضمان تطبيق القانون. ولا يزال العنف ضد المرأة قضية حساسة في بلادنا، كما هو الحال في المناطق الأخرى من العالم. ويوجد هذا العنف في كل مكان، داخل الأسرة وفي المجتمع، ويأخذ شكل العنف الاجتماعي، والنفسي، والبدني، ويؤثر على مختلف الفئات العمرية. ونادرا ما تعاقب المحاكم هذا العنف؛ وهناك حاجة إلى النهوض بالوعي في هذا المجال.

ومن بين أولويات حكومتنا، تمكين المرأة اقتصاديا. وفي البلقان، أصبح ميثاق الاستقرار مؤسسيا بالفعل. وتشارك المرأة الألبانية فيه بنشاط، بهدف تعزيز التعاون بينها وبين باقي النساء في بلدان الإقليم نحو إرساء ثقافة السلم والتفاهم.

ولا يزال الدور النشط للوكالات الدولية المعنية بقضايا المرأة، ضروريا لدعم الحركة من أجل الفرص المتكافئة، كما أنه لا غنى عنه بالنسبة للبلدان، مثل بلدي، التي تمر بفترة عصيبة للانتقال الاجتماعي وبناء الديمقراطية. ويعتبر دور المرأة ومشاركتها، واحترام حقوقها، شروطا ضرورية في هذه العملية.

ويشارك المجتمع المدني والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في ألبانيا، اليوم، في رفع الوعي في المجتمع بالحاجة إلى تساوي الفرص. وفي عملية تحرير المرأة هذه، لا يمكن إلا أن يخرج الجميع منتصرين. أرجو للجمعية كل النجاح في تحقيق الانتصار للفرص المتساوية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة.

الأميرة بسمة (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): لقد جئت من المنطقة العربية، التي اعتز بتراثها وثقافتها، المتأصلة في تقاليدها، التي تعكس الرسالات السماوية الكبرى الثلاث. وبهذه الروح، اخترت أن أنقل إليكم رسالة بلدي، الأردن.

وبالنيابة عن الوفد الأردني، أود أن أعرب عن عميق الامتنان للسيد كوفي عنان لدعمه المتواصل، والتزامه بتحقيق برنامج عمل عالمي للمرأة، وإلى مدير وموظفي شعبة النهوض بالمرأة، لمثابرتهم في العمل من أجل الإعداد لهذه الدورة الخاصة.

إن الحوار والنقاش الذي دار خلال الأيام القليلة الماضية انعكاس حي لتنوع الآمال والشواغل فيما يتعلق بتقدم المرأة من كل منظور إقليمي. وفي اليوم الأخير لهذه الدورة الخاصة، أرجو أن تستلهم نتائجها ثراء هذا التنوع، وأن يقوي هدف المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام.

وفي الأردن، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، تشكل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية عوامل رئيسية في إحداث التغيير. وترافق ذلك مع عملية التحرر وبناء التوافق في الرأي، والذي تمخض عن تمكين ومشاركة أقوى لجميع المواطنين في الحياة المدنية في الأردن، مما ساهم في تعزيز الاستقرار والمؤسسية.

ومن أجل أن نعكس المساواة الدستورية المكفولة لجميع الأردنيين، وضمان إضفاء الطابع المؤسسي على الجهود الرامية لتحسين وضع المرأة، فقد فوضت الحكومة اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة بتحديد السياسات العامة

المتعلقة بالمرأة، واقتراح ما تراه من القوانين وتعديل التشريعات بما يزيل التمييز ضد المرأة، ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.

وقد تعززت تلك العملية بإرادة سياسية رفيعة المستوى. فقد طالب صاحب الجلالة الملك الراحل حسين بوضع حد للانتهاكات ضد الحقوق الأساسية للمرأة، وخليفته الملك عبد الله الثاني أكثر تصميما على تحقيق هذا الهدف.

وجاء هذا الالتزام مترافقا بالتزام سياسي أكبر من جانب الحكومة باتخاذ تدابير خاصة للإسراع بعملية المساواة. وكان أبرز هذه التدابير، أن اشتمل مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، لأول مرة على المنظور المعني بقضايا الجنسين، وضمان تكافؤ الفرص للرجال والنساء في كافة قطاعات الخطة. وبينما تستهدف الخطة تضييق الفجوة بين الجنسين في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، ومنع جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، تعطي الخطة وزنا متساويا لدور الرجل والمرأة في التنمية المستدامة. ومن خلال هذا النهج، يكون الأردن قد ترجم الاستراتيجية الأساسية لإدماج قضايا الجنسين في مختلف فروع النشاط، حسبما يدعو إلى ذلك منهاج عمل بيجين، في سياساته الخاصة.

حدث تحسن ملموس في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة. ويأتي تعيين المرأة في وظائف أرفع في السلطة التنفيذية والقضائية وفي مجلس الأعيان، تجسيدا للإرادة السياسية للمرأة وقدرتها على الوصول إلى أعلى مستويات صنع القرار. كما أن ثمة إدراك متزايد لأهمية إشراك البرلمانيين في العمل نحو تمكين المرأة.

وقد شُرع مؤخرا في عملية تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن. وتأخذ هذه الاستراتيجية التطورات الجديدة في الحسبان، مثل تصديق الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، فضلا عن النتائج التي قد تسفر عنها هذه الدورة الخاصة.

وإذا كان هناك من يعتقد بأنه لم يكن لنا سوى تأثير ضئيل في إحداث التغييرات التي كنا نهدف إليها في بيجين، فينبغي لنا أن نتذكر أن خمس سنوات ليست بالفترة الكافية لتحقيق تغييرات أساسية. وإن كانت الإصلاحات القانونية واعتماد سياسات جديدة شروط مسبقة لتحقيق المساواة بين الجنسين، فإن تجربتنا قد بينت أنه ينبغي في الوقت نفسه وبنفس الدرجة العمل على ضمان تفهم المجتمعات للتغيير وتقبلها له.

وكدولة نامية، تدرك الأردن جيدا تأثير الغزو المكثف الذي قد تحدثه الثقافة العالمية في المواطنين على المستوى المحلي. وبينما يعتبر النهوض بالمرأة هدفا مقبولا، عالميا، فينبغي أيضا التسليم بأن للظروف السائدة على الصعيد المحلي، سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية، لها تأثيرها المباشر على سرعة إتمام هذه العملية. وفي هذا الإطار، فإن تنوع ثقافاتنا، وديناتنا، ومصالحنا، عوامل لا بد من أخذها في الحسبان في مثل هذه الاجتماعات الدولية. ويمثل هذا التجاوب نستطيع أن نحافظ على المكاسب التي حققناها منذ بيجين، ونضمن استمرار الزخم للعملية التي انطلقت بالفعل – وبدلا من التقليل من شأن قيمنا وتقاليدنا الأصيلة، فنحن في الأردن، شأننا شأن العديد من البلدان النامية، نريد رؤية عالمية تحقق الوئام بدلا من الخلاف، وتهيئ مناخا ملائما لازدهار مبادراتنا الوطنية.

ونأمل من نتائج مداولاتنا أن تعزز تصميمنا على ضمان قيام كل النساء بدور متساو في تشكيل مستقبل العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جميل ولد عباس وزير التضامن الوطني في الجزائر.

السيد ولد عباس (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن سرور وفدي إذ نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، والمكرسة لموضوع ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلم في القرن الحادي والعشرين''، وأن أعرب عن عميق امتناننا للالتزام والتفاني اللذين تديرون بهما دفة عملنا.

على الرغم من أن الاجتماعات الدولية كانت تعقد بانتظام على مدار العقد الماضي، وأصدرت إعلانات وبرامج عمل، فقد شكل مؤتمر بيجين نقطة تحول في الاقتراب من المشاكل الرئيسية للمرأة ونتجا أساسيا في رفع الوعي بالحاجة إلى معالجة التضامن الدولي للتحديات التي تواجه النساء بوصفهن أشخاص وأعمدة المجتمع. ومن الواضح أن دور المرأة يبقى نقطة مرجعية لتقييم إرادة وتصميم بلادنا، فرديا أو جماعيا بالنسبة لمواجهة جميع التحديات التي ينطوي عليها إحراز التقدم.

وقد أتاح ذلك المؤتمر، الذي عقد منذ خمس سنوات، صياغة برنامج عمل منسق وطموح يجسد دور المرأة الأساسي في التنمية، لتمكينها وللإدماج الكفء لحتمية المساواة بين الجنسين في جميع العمليات الإنمائية، في الوقت الذي تحترم فيه القيم الاجتماعية والثقافات الوطنية.

وإننا نجتمع اليوم في نيويورك لكي نقيّم خمس سنوات من الجهود المبذولة في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وينبغي لهذا العمل أن يكون تشخيصا صريحا خاليا من الإعجاب بالذات حول الأرضية التي شملها والعقبات التي تغلب عليها في الطريق إلى التنفيذ الكامل والدقيق للالتزامات التي قطعتها حكوماتنا.

وفي هذا السياق، ورغم إحراز تقدم هام ينبغي أن نرحب به، ولا سيما في ميادين الصحة والتعليم ومحو الأمية والتحاق الفتيات بالمدارس، يجب ملاحظة أننا لم نتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة في عدد من القطاعات، وكثيرا ما يرجع ذلك إلى الموارد المالية المحدودة المرصودة لبرامج التنمية الاجتماعية. وماذا تكون النتيجة الأخرى التي يمكن أن نصل إليها، عندما نعلم أن ١,٥ بليون نسمة يعيشون على ١ دولار أو أقل يوميا، غالبيتهم من النساء، وأن ما يقرب من ٦٠٠ مليون امرأة لا يستطعن القراءة أو الكتابة في الوقت الذي تفتح فيه تكنولوجيات الاتصالات الجديدة آفاقا لا تصدق من التحرر للبشرية؟

وتشهد هذه الإحصاءات القليلة بقدر كاف على العقبات والأعباء التي لا تزال تحبط أساسا التغير في وضع المرأة. إنها تذكرنا أن المعركة لا تزال بعيدة عن كسبها، وكان هناك في عدد من الحالات تراجع ولا سيما في البلدان النامية، حيث تكون الإرادة السياسية للدول وحدها، والتي تكون حقيقية مع ذلك، غير كافية للتغلب على تحديات النهوض بدور ووضع المرأة في المجتمع. وهذا خطير وحاد في أفريقيا حيث يؤثر تردي الأحوال المعيشية الذي تفاقمه شتى الأهوال التي تؤثر في المرأة والفئات المستضعفة الأخرى في المجتمع.

وفي بيجين قطعنا سويا التزامات عالمية تعرب عن إرادة مشتركة لاتخاذ تدابير جماعية لتحسين وضع المرأة وتسهيل إدماجها في عملية التنمية.

ورغم كل القيود، يمكن القول بأن العالم النامي أوفى بقدر كبير بمسؤولياته المحلية في الميدان الذي يهمنا اليوم. كما يمكن القول بأن التعبئة الهائلة للمرأة أسهمت بصورة حاسمة في الجهود الناجحة المبذولة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أحيي جميع النساء، وبخاصة النساء الأفريقيات اللائي ألزمن أنفسهن مؤخرا من جديد، عقب اجتماعهن في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بإعادة تأكيد أمانيهن، بإيمان وعزم، من أجل مصلحتهن ومجتمعاتهن وقاراتهن.

بيد أنه لا يمكن لهذه الجهود أن تنجح حقا بدون توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وهكذا يجب على مجتمع المانحين الوفاء بالمسؤولية التي قطعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للتعجيل بالتنمية الأفريقية، وتنمية أقل البلدان نموا، والقيام بدرجة أعلى من الثبات والحسم بدعم القارة الأفريقية عامة، والمرأة الأفريقية بصفة خاصة.

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لإعطاء لمحة موجزة عن النتائج التي تحققت في بلدي، الجزائر، فيما يتعلق بمنهاج عمل بيجين. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج على الصعيد الوطني عن طريق، أولا: عملية مراجعة قانون الأسرة من أجل زيادة معالجة أماني المرأة؛ وثانيا: زيادة التحاق الفتيات بالمدارس، الذي يزيد على ٨٠ في المائة بالنسبة للأعمار من ٦ إلى ١٥ ويقترب من ١٠٠ في المائة للبالغة أعمارهن ٦ سنوات بينما تحققت المساواة بين البنت والولد في التعليم الثانوي والمتقدم، بفضل افتتاح المدارس في المناطق النائية وكانت هناك زيادة في مطاعم المدارس وفي المدارس الداخلية، وتطوير وسائل النقل في المدارس وتخصيص منح للطلبة.

وثالثا: تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية؛ ورابعا: التوسع في استخدام تحديد النسل الذي يشمل أكثر من نصف الأزواج؛ وخامسا: مزيد من رعاية الأمومة المؤدية إلى الزيادة في معدل الولادة المعانة إلى ٧٩ في المائة؛ وسادسا: تحسين صحة الرضع والأطفال عن طريق تعزيز برامج الوقاية، ولا سيما برامج التحصين؛ سابعا: زيادة إدماج المرأة في قوة العمل عن طريق المحافظة على توظيف المرأة وتهيئة الفرص الجديدة، رغم الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى توسيع جيوب الفقر، واستحداث الأعمال بصورة أبطأ؛ وثامنا: النهوض بمشاركة المرأة في عملية صنع القرار وفي الإدارة عن طريق وصول عدد كبير من النساء إلى المناصب الحكومية العليا وفي الميدان السياسي حيث يوجد لدينا اثنتان من رئيسات الأحزاب السياسية وعدد كبير من نائبات الرئيس؛ تاسعا: تنمية حركة الاتحادات النسائية وزيادة مشاركة المرأة في المنظمات الإنسانية؛ وختاما، اعتماد أحكام عامة للنساء الجزائريات للسماح لهن باللحاق بالرجل.

ومما لا ينكر أن التزام الجزائر باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦ وتنفيذها بعد ذلك كان له أثر كبير على عملية تحرر المرأة الجزائرية، وبالتأكيد ساعد السلطات على تعريف المشاكل والعيوب المتصلة بوضع المرأة بصورة أفضل، بما في ذلك تلك القائمة في المجالين القانوني والتنظيمي.

وفي النهاية فإن العنف الإرهابي الذي كثيرا ما عانى منه المجتمع الجزائري ككل، قد أثر بصورة خاصة على السلامة الجسدية والكرامة المعنوية للمرأة. وتعد الأشكال المختلفة من المعاناة التي أصاب بها الإرهاب المرأة خطيرة جدا. ومع القضاء على ظاهرة الإرهاب، المحدودة الآن في جيوب معينة، والاهتمام الحقيقي من جانب السلطات العامة

بضحايا الإرهاب، تتلاشى تدريجيا هذه المشكلة التي أثرت بقسوة على المرأة الجزائرية.

وبالرغم من أن الأزمة التي مرت بها البلاد كانت مؤلمة، فإنها فتحت الطريق أمام توازن اجتماعي جديد يقوم على قدر أكبر من إدماج المرأة. وقد شرع رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعرب رسميا وعلنيا عن رغبته الثابتة في إعطاء المرأة مكانها الصحيح في المجتمع، في دينامية جديدة لزيادة إشراك المرأة في مختلف عمليات صنع القرار، وبالتالي في تحديد السياسات ولا سيما في القطاعات التي كانت مغلقة أمامها بالكامل.

وهكذا يتوخى اتخاذ تدابير بناءة ترسخ الأولويات للمرأة حتى يمكن دعم الأحكام المحددة التي نفذت بالفعل فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الدينامية للنهوض بوضع المرأة ترمي إلى ظهور نظام للقيم يستند أساسا إلى روح التضامن والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلام تكون المرأة حاملة لها.

ولا ينبغي لتحقيق بعض أهداف منهاج العمل أن ننسى أنه لا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه. فالإرادة السياسية للدولة والتزام المجتمع الجزائري بتعزيز الأعمال التي تحققت للمرأة لا يزالان ثابتين وكاملين. وتود الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى، أن تؤكد من جديد مرة أخرى بجدية تمسكها بمنهاج عمل بيجين وتصميمها على تنفيذه بالكامل.

وأود أخيرا أن أنقل رسالة إلى كل ممثلي العالم باسم المرأة الجزائرية التي عانت من إرهاب دام لعشر سنوات.

”لقد شهدنا عمليات قتل لنساء معروفات، صحفيات ومعلمات وطبيبات ومفكرات. ولكن كانت المرأة الريفية – المرأة التي تعيش في الجبال – هي التي قاومت أكثر من غيرها. ونحن نشيد إشادة مدوية بكل الجزائريات. فبفضلهن انطفأت جذوة الإرهاب“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أميناتا تال، وزيرة شؤون الأسرة والتضامن القومي في السنغال.

السيدة تال (السنغال) (تكلمت بالفرنسية): يعرب وفدي عن سروره لعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين والبحث عن نهج جديدة لتحسين كفالة إعمال وحماية الحقوق الأساسية للمرأة. وفي هذا الصدد تسعى هذه الدورة إلى التحلي بالنقد الذاتي وإلى النقد والنظرة التطلعية. والواقع أن التحديات التي لا بد أن نواجهها عديدة، وعلينا أن نواجهها بروح التعاون والتضامن الفعال من خلال الحوار وتبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الطيبة وفق ما تأكد بحق في إعلان لكسمبرغ الذي اعتمده المؤتمر الأول للمرأة الفرانكوفونية في شباط/فبراير ٢٠٠٠.

ومن المهم في هذا السياق التشديد على السرعة والأهمية الحاليين لمجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي حددها منهاج عمل بيجين، وذلك بإيلاء اهتمام مستمر للمسائل المتعلقة بحصول المرأة على المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات، ولدورها في اتخاذ القرارات وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإيلاء اهتمام لمسألة العنف ضد المرأة، وللممارسات التقليدية ذات الأثر الكبير على صحة النساء والفتيات، وأخيرا للكفاح ضد ارتفاع معدل وفيات الأمومة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. ولكن يظل من التحديات الرئيسية مكافحة الفقر وتأنيث الفقر، وهذه مسألة يجب التصدي لها بتوفير الظروف التي تمكِّن المرأة الفقيرة في المناطق الريفية والحضرية من أن تحصل على

الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الائتمان وملكية العقارات والموارد الإنتاجية. ولديَّ اقتناع ثابت أن السبيل الرئيسي لتحرير المرأة يظل هو التعليم والتدريب. وقد أولى المحفل العالمي لتوفير التعليم للجميع، المعقود في بلدي في الشهر المنصرم اهتماما خاصا لهذه القضية الأساسية التي يجب أن تبقى في صلب سياساتنا الوطنية.

وبينما أحرز شيء من التقدم في المجالات التي أشرت إليها لا يزال التقدم بعد انقضاء خمس سنوات على بيجين غير كاف نظرا للعقبات العديدة والمعقدة التي وجدت. ففي إطار خطة العمل الوطنية من أجل المرأة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ ينفذ بلدي، السنغال، مشاريع وبرامج لتعزيز القدرات الاقتصادية والمالية للمرأة ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات، وذلك بتطبيق الالتزامات المتفق عليها في منهاج داكار الأفريقي ومنهاج عمل بيجين.

وبهذه الروح نفسها نولي أولوية عالية لتعليم البنات. وسيصل معدل تسجيل الفتيات بالمدارس إلى ٦٢ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١ بعد أن كان لا يتجاوز ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٤.

ونولي الأهمية ذاتها لقضية الصحة الإنجابية للمرأة. فبلدي ينفذ، ضمن أمور أخرى، تشريعا وطنيا اعتُمد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، يعاقب في جملة أمور على استئصال الأعضاء التناسلية والعنف في نطاق الأسرة والاغتصاب والشذوذ الجنسي مع الأطفال والمضايقة الجنسية. وعلاوة على هذا فقد صدقنا بدون تحفظ على جُل الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعلن باعتزاز من هذا المنبر أن السنغال أحد بلدين أودعا في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ صك تصديقهما على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضيف أيضا أن حكومتي ستنشئ قريبا مكتب رصد وطني لحقوق النساء والفتيات يعمل بمثابة مؤسسة لتحليل ورصد ومتابعة مراعاة تلك الحقوق.

وقد جعل رئيس دولة السنغال، فخامة الرئيس عبد الله واد من تعزيز وحماية حقوق المرأة أولوية رئيسية لبرنامجه الحكومي كطريق للقضاء على الفقر بكل أشكاله. وبصفتي وزيرا لشؤون الأسرة والتضامن القومي أود أن أؤكد مجددا بحزم هنا على عزم السنغال على متابعة تنفيذ الالتزامات المتفق عليها من المجتمع الدولي في بيجين، وترجمة القرارات والتوصيات التي تنبثق عن هذه الدورة إلى أفعال. وسنقوم بذلك بالتعاون والتشاور مع المنظمات غير الحكومية وكل النشطاء المعنيين في المجتمع المدني والقطاع الخاص على حد سواء.

ولا بد لي أيضا من التأكيد على أننا، نساء أفريقيا والبلدان النامية، ونحن ندرك تماما كيفية الاعتماد على قوانا وقدراتنا، وفي إطار الشراكة الدينامية هذا، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من تضامن المجتمع الدولي ومزيد من الدعم من منظومة الأمم المتحدة. وتشتد الحاجة إلى ذلك التضامن والدعم نظرا إلى الاتجاه الهابط في المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون الذي لا يطاق والعديد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي لا تكاد تترك فرصة لبلداننا في عالم أصبحت العولمة فيه هي القاعدة.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن تتيح هذه الدورة الاستثنائية في نيويورك نقطة انطلاق جديدة، وأن تفتح آفاقا جديدة لنساء العالم لإبراز مجتمع أكثر إنسانية وأكثر اهتماما بالمساواة بين الجنسين – مجتمع للتضامن والعدل – وباختصار مجتمع للديمقراطية والسلام والتنمية للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل رشيدة يوسف، وزيرة شؤون المرأة والأمن الاجتماعي في ملديف.

السيدة يوسف (ملديف) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ واعتزازي أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. وأشكر الأمم المتحدة على تيسير عقد مشاورة عالمية عما أحرزناه من تقدم والتحديات التي لا نزال نواجهها منذ انعقاد مؤتمر بيجين.

ولقد ظلت ملديف تتقدم خلال السنوات الخمس التي انقضت على بيجين، في المجالات الحاسمة المبينة في منهاج العمل. ولم نكن لننجز شيئا لولا التزام الحكومة بالمساواة بين الجنسين في مجتمعنا. وملديف، شأنها شأن غيرها من البلدان، اضطرت لمواجهة عدد من القيود في سعيها لتحقيق أهداف المنهاج. فثمة معتقدات وممارسات منذ زمن بعيد تكرس المظالم وتعطي المرأة وضعا تابعا. ولا تزال المرأة تقضي معظم وقتها في الاضطلاع بالمسؤوليات الأسرية ورعاية الأبناء. غير أن المواقف والمفاهيم التي تعتنقها منذ زمن بعيد تتغير ببطء بفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل رفع درجة الوعي المتعلق بنوع الجنس بين أبناء الشعب.

واسمحوا لي أن أبرز الآن بعض الإنجازات التي حققناها والقيود التي اضطررنا لمواجهتها ونحن ننفذ منهاج العمل. فقد أعلنت الحكومة في العام الماضي رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٢٠. ويقول بيان الرؤية إن المساواة بين الجنسين ستكون أمرا واقعا بحلول عام ٢٠٢٠ بالمشاركة النشطة من المرأة والرجل في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة.

ولما كانت العقبة الكأداء أمام تمكين المرأة هي عدم وجود هياكل وموارد تقريبا لتوسيع الفرص الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي للمرأة فقد استهلت مخططات ائتمانية خاصة لتزويد المرأة بالأموال الأولية اللازمة لزيادة قدرتها على الاقتراض للأجل الطويل. وتستغل المرأة ٢٥ في المائة من القروض التي تمنحها مخططات الإقراض الإنمائي الأخرى مجتمعة، مما يشير إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، وتبذل الجهود حاليا لتشجيع المرأة على الدخول في مجالات العمل غير التقليدية بينما يغرس الوعي بأهمية زيادة مشاركة الرجل في الحياة المترلية والأسرية. وزادت هذه التدابير من اعتماد المرأة على نفسها ومن استقلاليتها، وفي الوقت نفسه عززت الأسرة كوحدة.

ويذكر التقرير الذي صدر عن تقييم للفقر والاستضعاف في عام ١٩٩٨ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن من الممكن اعتبار نساء ملديف بين أكثر النساء تحررا في العالم الإسلامي وفي منطقة جنوب آسيا. وبالإمكان زيادة تعزيز وضعهن ببذل المزيد من الجهود المتضافرة لإيجاد فرص العمل المنتجة وخاصة في الجزر المرجانية. وخلصت الدراسة، فضلا عن هذا، إلى أنه لا توجد فروق هامة في الأولويات الإنمائية للرجل والمرأة في ملديف.

وحققت ملديف ٩٨ في المائة من محو الأمية الوظيفية. ولكننا غير راضين عن هذا، فهناك الكثير الذي يتعين علمه وخاصة في مجال رفع مستوى التعليم في الجزر المرجانية الخارجية. وهناك تكافؤ في فرص قبول البنين والبنات في كل مراحل التعليم. وثمة تماثل في القيد في المدارس الابتدائية والثانوية حيث نسبة الفتيات ٤٩ في المائة ونسبة البنين ٥١ في المائة. غير أن أرقام القيد في التعليم الثانوي العالي والجامعات تبين نقصا كبيرا في عدد الفتيات، لعله بسبب افتقارهن إلى التنقل، حيث لا توجد مدارس

التعليم الثانوي العالي والجامعي إلا في الجزيرة العاصمة وفي الخارج على التوالي.

وفي ميدان الصحة أيضا، تحققت مكاسب. فالعمر المتوقع عند الولادة في عام ١٩٩٨ كان ٧١ عاما، وظل أعلى في النساء عنه في الرجال منذ عام ١٩٩٥. كما أن وفيات الأمهات هبطت من ٢٠٢ إلى ١٥٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة. وازداد الوعي العام بالمعيشة الصحية مع تركيز خاص على الصحة الإنجابية وحقوق المرأة الإنجابية. ويشير استقصاء أساسي أُجري في عام ١٩٩٩ إلى أن الوعي بلغ ٩٢ في المائة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما كشف الاستقصاء عن حدوث زيادة مطردة في معدل انتشار وسائل منع الحمل، من ١٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٩. ومع ذلك يثير تواتر حالات الطلاق وتعدد الزوجات قلقا بالغا، لأن ذلك لا يشجع على انتشار الأمراض التي ينقلها الاتصال الجنسي فحسب، بل ويفاقم عدم استقرار المرأة اجتماعيا واقتصاديا.

وملديف ليست في مأمن من تنامي محنة العنف ضد المرأة. ولذا تتخذ الإجراءات لكشف مدى المشكلة، وتستغل وسائل الإعلام في إذكاء الوعي بها. ومن العيوب الرئيسية في تقييم نطاق المشكلة في مجتمعنا أنها لا تُرى ويُعزى ذلك أساسا إلى الوصم الاجتماعي الذي يعانيه ضحايا الاعتداء. ونحن نرى أن ما كشف حتى الآن ليس إلا قطرة في بحر. ولئن لم تنشأ للآن آلية مؤسسية كافية للتصدي للعنف، فكل الحالات المبلغ عنها تعالج وفقا للقانون. ولا بد من أن نزيد عملنا للقضاء على العنف المرتكب ضد المرأة ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة. ومن العناصر الهامة زيادة توعية موظفي الشؤون الطبية والقانونية والشرطة حتى يمكن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

وأولي اهتمام خاص في السنوات الثلاث الماضية لزيادة الوعي السياسي ومحو الأمية القانونية للمرأة. فعقدت حلقات عمل عديدة وتستغل طرائق أخرى لنشر المعلومات بغية تعزيز المشاركة الفعالة من المرأة في اتخاذ القرارات وإذكاء وعيها بحقوقها المدنية. وجاءت النتائج إيجابية. ففي عام ١٩٩٩ أجريت انتخابات برلمانية كان عدد المرشحات فيها أكثر مما جرى من قبل على الإطلاق. ويضم مجلس الشعب ١٠ في المائة من النساء في عضويته مقابل ٦ في المائة في المجلس السابق. ويزداد تعيين النساء في مناصب اتخاذ القرارات في الحكومة. وبالمثل تشجع المرأة، على مستوى الجزر، على شغل المناصب القيادية. وفي هذا العام عُينت امرأتان في منصب رئيس الجزيرة، لأول مرة في تاريخ ملديف. وينظر الآن في تعيينات أخرى مماثلة. وعلى عكس ما كان متبعا في الماضي، تنال المرأة الآن تدريبا رسميا لتطوير مهاراتها الإدارية اللازمة لتولي المناصب القيادية.

وثمة خطوة هامة أخرى جديرة بالذكر هي مشروع قانون جديد للأسرة، تجري مناقشته حاليا في مجلس الشعب. ويرمي مشروع القانون، فيما يرمي، إلى حماية حقوق المرأة وتعزيز وضعها وخاصة في نطاق الأسرة وفق روح الإسلام الحنيف. وسوف تزيد توجيهات السياسة والتنشريعات المذكورة من تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل النهوض بالمرأة. غير أن القيود التي تفرضها الموارد، في الميزانية وفيما يتعلق بالموظفين المدربين تظل أكبر عوائقنا.

وقد أفقدنا نقص الموارد القدرة في مجال تحليل وتخطيط القضايا المتصلة بالجنسين ورصدها. ومع هذا أدرجت الحكومة، في سعيها إلى علاج مسائل الجنسين باستخدام نهج الكمنولث لنظم إدارة شؤون الجنسين، هذا الأمر باعتباره أولوية وطنية لعام ٢٠٠٠.

ويسرني أن أذكر أن شواغل الجنسين تتناول بشكل أفضل ضمن الإصلاحات الدستورية والتشريعية المتخذة مؤخرا. ويكفل قانون الجنسية المنقح منح الجنسية تلقائيا لأبناء المرأة الملديفية المتزوجة من مواطن أجنبي، بعد أن كان يحابي الرجل من قبل. وعلاوة على ذلك، أصبح من حق موظفات الحكومة القيام بإجازة أمومة لمدة ٦٠ يوما، وكانت ٤٥ يوما من قبل. كذلك مُددت إجازة الوالدية. ويمكن للمرأة أيضا أن تحصل على إجازة بلا أجر لمدة عام واحد لرعاية وليدها ثم يمكنها العودة إلى وظيفتها بعد ذلك. وفضلا عن ذلك، تستطيع المرأة أن تأخذ فسحة من العمل يوميا لإرضاع طفلها.

وأصبحت وسائل الإعلام أيضا أكثر وعيا بشؤون الجنسين رغم أن التقدم في هذا المجال بطيء. وأُدخلت تحسينات على تصوير المرأة. واتسعت التغطية لقضايا المرأة وتسهم وسائل الإعلام إيجابيا في تثقيف الجمهور بشأن الآثار السلبية للعنف المرتكب على أساس نوع الجنس.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعترف بالدور الذي اضطلع به الكمنولث في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين. واستكمال خطة عمل الكمنولث المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية، الذي جرت الموافقة عليه في اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ منارة إرشادية تحاذي منهاج عمل بيجين. فهو يسلط الضوء على ١٥ مجالا جوهريا من مجالات اهتمامنا تعطى الأولوية فيها لمجالات إدماج نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، ونوع الجنس والسياسة، ونوع الجنس وحل الصراعات، وإدماج نوع الجنس في الميزانيات الحكومية، وحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

ورغم إحراز تقدم في تضييق الفجوات المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بوضع المرأة في ملديف، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وتغيير مفاهيم الرجل والمرأة بشأن دور الجنسين أمر جوهري بالنسبة لجميع المسائل. والإرادة، والسياسات، والعمليات، والشراكات السياسية القوية الرامية إلى تيسير إدماج نوع الجنس فيها تحظى بنفس القدر من الأهمية. وبطبيعة الحال، هناك حاجة شديدة إلى الموارد.

وختاما، أود أن أعرب عن امتناني الخالص لمختلف وكالات الأمم المتحدة التي لا تزال تدعم ملديف في جهودها الرامية إلى تمكين المرأة. ويراودني الأمل في أن يجدد المجتمع الدولي التزامه بدعم جهودنا للتغلب على التحديات العديدة التي سنواجهها مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ألبا تيخادا دي رويبا، وزيرة الشباب، والمرأة، والطفولة، والأسرة في بنما.

السيدة تيخادا دي رويبا (بنما) (تكلمت بالاسبانية): تدخل جمهورية بنما القرن الحادي والعشرين في ظروف مؤاتية للإرادة السياسية للدولة في تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وفي إطار هذه العملية، فلا شك أن الحكومة تمثل تعبيرا هاما عن تقدمنا، حيث أن رئيستها هي فخامة السيدة ميريا موسكوس رودريغز، أول امرأة ترأس بلادنا، والوحيدة في القارة الأمريكية اليوم.

وبناء على تقدير موضوعي لتقدمنا والعقبات التي نواجهها في المجالات الـ ١٢ التي تحظى باهتمام خاص، فقد اخترنا المجالات التي تبين أهم الإنجازات.

ومختلف الالتزامات التي قطعتها بلادنا على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة تشكل أساس إطار قانوني يجيز ويدعم تنفيذ السياسات العامة للمساواة بين الجنسين. فيجري التأكيد على معايير حظر العنف البدني والنفسي داخل الأسرة والتحرش الجنسي في أماكن عمل القطاعين العام والخاص

ومعاقبة مرتكبيه. وهناك معايير أخرى تحظر معاقبة الطالبات الشابات اللاتي يحملن، وقد أدت إلى إنشاء وزارة الشباب، والمرأة، والطفولة، والأسرة، فضلا عن سن قانون تكافؤ الفرص لصالح المرأة.

وتتضمن الصكوك القانونية الهامة الأخرى قوانين إصلاح التأمين الطوعي لنظام الضمان الاجتماعي بحيث يشمل الأفراد الذين يكرسون أنفسهم لرعاية أسرهم، وتكافؤ الفرص لصالح العجزة، وإلغاء اللغة المتحيزة جنسيا من الكتب المدرسية. ومن المهم أيضا أن نشير إلى تشكيل لجنة تعنى بنوع الجنس في الأكاديمية القضائية وتعزز إدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس من خلال البرامج التدريبية للموظفين في مجال القضاء وأفراد الشرطة.

وفي ضوء المشكلة الخطيرة للعنف ضد المرأة، تتخذ استراتيجيات مختلفة وفقا للالتزامات المتفق عليها في اتفاقية بيليم دو بارا للبلدان الأمريكية، التي تؤيد الموافقة على قانون العنف داخل الأسرة وسوء معاملة القصر. وفي حالة العنف العائلي، أنشأنا مكاتب خاصة للمدعين العامين، ووضعنا برامج توعية وتدريب السلطة الإدارية وسلطتي الشرطة والقضاء، وافتتحنا أول ملجأ للضحايا، وعززنا الشبكة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة والأسرة.

وفي مجال الصحة، أحرزنا تقدما هاما في معايير الصحة المتكاملة للسكان والبيئة؛ وفي إيجاد نماذج جديدة للأسرة، والمجتمع المحلي، ورعاية البيئة من منطلق إيكولوجي وإنساني؛ وفي المعايير التقنية والإدارية للبرنامج الشامل لصحة المرأة، وللبرنامج المسمى ''المرأة، والصحة، والتنمية'': الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية؛ وفي أسس تنفيذ النظام الوطني لمراقبة الأمراض الوبائية. ومن أوجه التقدم الأخرى التي تحققت إنشاء اللجان البلدية لمنع الحمل المبكر ومراكز رعاية المراهقين.

ومشاركة المرأة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية تدل على حدوث زيادة في مراكز القوة وصنع القرار. واليوم، تحتل امرأتان منصبين من أهم المناصب القضائية في بلادنا، وهما رئاسة الجمهورية والمحكمة القضائية العليا. وفضلا عن ذلك، تشغل امرأة منصب نائب رئيس الجمعية التشريعية في الوقت الحالي. وبالمثل، يتنامى التمثيل في المراكز الهامة الأخرى، مثل أعضاء الهيئة التشريعية، والوزراء، ونواب الوزراء، والمديرون.

وقد حدث كل ذلك في إطار إنشاء حصة انتخابية للنساء نسبتها ٣٠ في المائة، والموافقة على مرسوم يشير إلى توصيات تسمح للأحزاب السياسية بإدراج تدابير تعيين مرشحيها، وتنفيذ مشروع تمكين المواطنين ومشاركتهم في برنامج تعزيز تكافؤ الفرص في بنما.

وهناك خطوة صوب إضفاء الصبغة المؤسسية على المنظور المتعلق بنوع الجنس، وهي إقامة المجلس الوطني للمرأة، والإدارة الوطنية للمرأة، وكل منهما مرتبط بوزارة الشباب، والمرأة، والطفل، والأسرة. وقد أصبح هذان الجهازان لب الطاقة الوطنية التي تنفذ منهاج العمل، والآلية المثالية لتنسيق خطة عمل المرأة والتنمية التي اقترحتها الحركة النسائية. ودعما لهذه المهمة، أقيمت ١٧ آلية قطاعية تمكن المرأة من التقدم في مختلف الهيئات الحكومية. وتتنامى كل عام مشاركة المرأة مقارنة بمشاركة الرجل في مجال التدريب والتعليم. وهناك دفعة ضخمة للنجاح في التدريب الأكاديمي، والتقني، والمهني. وحرصا منا على مواصلة تعزيز هذه العملية، ننفذ مشروعا تعليميا يخلو من التمييز بين الجنسين.

ووفقا لخطوط بيجين، لا نزال نواجه عقبات كثيرة في مجالات الفقر، والاقتصاد، والتعليم والتدريب، ووسائط الإعلام، والبيئة، والطفلة.

ونؤيد العهد المعني بالمرأة والتنمية، والمعقود بين الحركة النسائية والدولة بوصفه جزءا من جدول أعمالنا الاجتماعي. وقد قطعنا التزاما بالامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولاتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبته واستئصاله؛ وبتنفيذ القوانين والأحكام القانونية الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي، وإضفاء الصبغة الديمقراطية الكاملة على البلاد، وكفالة مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار على المستويين الفردي والجماعي؛ وبوضع برامج تدريبية لنساء المجتمعات الأصلية في مجال الصحة، تقوم على أساس احترام ثقافاتهن وتقاليدهن؛ وتنفيذ الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية؛ ووضع خطة لمكافحة العنف ضد المرأة.

وقد أتاح التقييم العام تحديد التغيرات النوعية، والتركيز عليها، وهي بدورها ستسمح لنا بالتحديد الدقيق لمجالات التقدم، والانتكاسات، وأوجه القصور، والتحديات، التي قد لا يتيسر دوما تبينها عند دراسة التغير الثقافي.

ولا يقتصر الأمر على مجرد وضع آليات لتحقيق المساواة، إذ أن عملية تحديد تلك الآليات ينبغي أن تصبح، أيضا، وسيلة للمساعدة في إعادة صياغة العلاقات التقليدية بين الرجل والمرأة. وينطوي ذلك على مشاركة المرأة على نحو متزايد ومتسق، وتنظيمها في مجالات مختلفة عديدة.

إن إرادتنا السياسية قد ازدادت قوة ضمن الحوار الدائر بين النساء ومنظماتهن. واليوم، أصبحت هذه العلاقة أساسية واستراتيجية أكثر من ذي قبل، لا على صعيد المتابعة والتقييم فحسب، بل من أجل تطور هذه العملية الرامية إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين واتساقها وتعميقها.

ويشرفني أن أعلن أنه بناء على تعليمات فخامة السيدة ميريا موسكوسو رئيسة الجمهورية، وبالنيابة عن دولة بنما، سأوقع في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بذلك نمضي قدما نحو تحقيق المساواة، والتنمية، والسلام للمرأة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ماتابيسو ليبونو، وزيرة البيئة وشؤون الجنسين والشباب في ليسوتو.

السيدة ليبونو (ليسوتو) (تكلمت بالانكليزية): إنني أدرك تماما توصيتك، سيدي الرئيس، بأن نقصر بياناتنا على سبع دقائق. وكنت قد أعددت بيانا مطولا تم توزيعه على جميع الوفود. وسوف أحاول الالتزام بتوجيهك في إلقاء بياني.

يود وفدي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن حكومة ليسوتو تؤكد مجددا التزامها بأهداف وغايات إعلان ومنهاج عمل بيجين، أي المساواة، والتنمية، والسلام.

وسعيا لتحقيق تلك الأهداف والغايات، أنشأت الحكومة في عام ١٩٩٨، وزارة البيئة وشؤون الجنسين والشباب، ومهمتها الأساسية تنسيق وتيسير كافة القضايا المتعلقة بالجنسين ودعم المساواة بين الجنسين. وإن كانت هناك عقبات عديدة عرقلت تحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة نصب عينيها، فقد تحققت بعض الإنجازات الملحوظة.

وقد اتخذت حكومة ليسوتو خطوات لإنشاء الآليات التي ستحسن وضع المرأة في ليسوتو. وقد تمثل أهم هذه الخطوات في إنشاء لجنة توجيه وطنية متعددة التخصصات لشؤون الجنسين، للإعداد لمؤتمر بيجين، لا تزال تعمل حتى الآن. وتعكف اللجنة على استعراض مشروع سياسات التنمية وقضايا الجنسين الذي يعالج أوجه الاختلال في قضايا

الجنسين في ليسوتو. وسيلزم مشروع السياسات جميع الوزارات والمنظمات غير الحكومية بأن تكون لديها مراكز تنسيق لإدماج قضايا الجنسين في أنشطتها الرئيسية.

وقد أنشأت الحكومة أيضا وحدة حقوق الإنسان في إطار وزارة العدل وحقوق الإنسان وإعادة التأهيل. وتعمل هذه الوحدة بصورة وثيقة مع الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من أجل تشجيع ونشر المعلومات بشأن حقوق المرأة والطفل.

وكان إنشاء لجنة إصلاح القوانين في عام ١٩٩٣ حجر زاوية في تعزيز حقوق المرأة في ليسوتو وحمايتها. وتتضمن ولاية هذه اللجنة مراجعة كافة القوانين التي تنطوي على تمييز على أساس نوع الجنس. ويسرني إبلاغ هذه الدورة الاستثنائية بأن اللجنة قد أعدت مشروع قانون مساواة الأشخاص المتزوجين لعام ٢٠٠٠، الذي يهدف إلى إلغاء كافة القوانين التي تمنح الزوج سلطة زوجية على شخص الزوجة وممتلكاتها. كما أن القانون يسعى لإزالة كافة القيود على الصفة القانونية للزوجة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أنشأت حكومة ليسوتو لجنة لتقصي الحقائق في ممارسات الأراضي – هي لجنة استعراض سياسات الأراضي – لكي تدرس، من بين أهداف أخرى، النظام الحالي للإرث، وتوصي بما تراه من قوانين مناسبة ومنصفة بالنسبة لتوريث الأرض، ولكي توصي أيضا بسياسة وطنية بشأن ملكية الأراضي.

إن ليسوتو، بحكم أنها من بين أقل البلدان نموا، قد أعطت الأولوية القصوى لتخفيف حدة الفقر. ولقد تأكد التزام الحكومة بهذا الهدف بإصدارها في آذار/مارس ١٩٩٦، خطة عمل بعنوان ''طرق الخروج من الفقر''. وكان جوهر هذا النهج هو إضفاء اللامركزية على صنع القرار، والموارد، والتخطيط.

وثمة إنجاز رئيسي آخر في جهود الحكومة لتخفيف حدة الفقر، تمثل في إنشاء صندوق ليسوتو للتنمية المجتمعية، الذي جاء إنشاؤه بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على مختلف المستويات. وهناك برنامج للأشغال العامة على مستوى البلد يدعم تدابير تخفيف حدة الفقر التي يتخذها الصندوق. ويعمل هذا البرنامج على خلق فرص عمل في المناطق الريفية، كما يحاول تحسين الهياكل الأساسية الريفية.

وتحقيق الصحة لجميع المواطنين هدف رئيسي آخر لحكومة ليسوتو. فالخطة الإنمائية لقطاع الرعاية الاجتماعية والصحية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ تستهدف إيجاد نهج متكامل لأداء كافة الخدمات الصحية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية للأم والطفل، والتخطيط الصحي.

وقد شهدت ليسوتو انخفاضا في معدلات وفيات الرضع نتيجة للتحسن في برنامج الرعاية الصحية الأولية، مثل التحصين، ومكافحة مرض الإسهال، وتحسين الحصول على المياه والإصحاح.

وبالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، شرعت حكومة ليسوتو في برنامج يتألف من ثلاثة برامج فرعية يتصل بعضها بالبعض الآخر اتصالا وثيقا، وتشمل الصحة الإنجابية، والثقافة السكانية والأسرية، والدعوة، وقد أضيفت إلى مناهج بعض المدارس موضوعات في الثقافة السكانية والأسرية، كما يدرس طلبة المدارس الابتدائية شيئا عن الإيدز.

وأنشأت الحكومة، في إطار جهودها لمعالجة قضايا الصحة الإنجابية، صندوق إعانة السكان، الذي يهدف إلى تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في الأنشطة ذات الصلة

بالسكان. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، سياسة وطنية للشباب تسعى إلى حماية صحة الشباب ورعايتهم.

ومع أن المرأة تشكل أغلبية السكان بنسبة ٥١ في المائة وأنها عموما أفضل تعليما من الرجل فهي لا تزال مع ذلك مهمشة على المستويات العليا لاتخاذ القرارات. بيد أنه قد أحرز قدر من التقدم منذ استعادة الديمقراطية في عام ١٩٩٣. ومنذئذ أصبحت الإنجازات التالية تستحق الذكر. فلأول مرة في تاريخ ليسوتو انتخبت امرأة متحدثة باسم الجمعية الوطنية. وعينت امرأة قاضية في المحكمة العليا. وتعمل حاليا أربع نساء رئيسات في الخدمة المدنية في وزارات الدولة، وبعضهن في وزارات رئيسية لم تشغلها من قبل أكثر من امرأة واحدة في وقت واحد. وفي هذا المنعطف استشهد بهذه الوزارات: وزارة الدفاع، وزارة التخطيط الاقتصادي، وزارة المالية، وزارة الموارد الطبيعية.

وتقع في ليسوتو أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة، كالعنف في إطار الأسرة وسفاح ذوي القربى والاغتصاب والمضايقة الجنسية. وحدث تصاعد مزعج في الآونة الأخيرة في عدد حالات الاغتصاب وارتفع أيضا معدل سفاح ذوي القربى. ويعمل الآن عدد من المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية في مجال إسداء المشورة للضحايا والناجين من العنف ومساعدتهم. وتنظم إحدى هذه الوكالات برامج لدعم الضحايا وتقدم المشورة القانونية للنساء اللائي يتعرضن للإساءة.

وظلت معدلات تسجيل البنات في المدارس الابتدائية والثانوية في ليسوتو أعلى من معدلات البنين. ولذا فللتدخلات في التعليم أثر هام على تمكين المرأة. وتمر ليسوتو الآن في غمرة إصلاح تعليمي هام يشمل تحولا كاملا وتنشيطا للنظام التعليمي برمته.

وفي سعي الحكومة إلى تحسين نوعية التعليم الابتدائي، أعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ خطة لمجانية التعليم الابتدائي اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وبدأ تنفيذ الخطة في كانون الثاني/يناير من هذا العام بتطبيق مجانية التعليم لتلاميذ الصف الأول من الدراسة. وأدرج التوجيه وتقديم المشورة، وهما الأمران المهمان لتعليم وتنشئة البنات، ضمن مناهج المدارس الابتدائية والثانوية.

والوعي كبير بدور وسائل الإعلام في نشر المعلومات عن الجنسين. وهناك عدد من الصحفيات يكتبن مقالات بانتظام عن شؤون الجنسين وتصدر مقالاتهن باللغة المحلية وتصل إلى قطاع كبير من السكان.

وفي عام ١٩٩٦، عقب مؤتمر بيجين مباشرة، اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للبيئة، وهي تتصدى أيضا لقضايا الجنسين. كذلك أجريت في عام ١٩٩٨ دراسة عن إدراج موضوع الجنسين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الإشارة إلى الموارد الطبيعية في ليسوتو.

ورغم الإنجازات الملحوظة تواجه حكومة ليسوتو القيود التالية: تعايش نظامين قانونيين معا، هما القانون العام والقانون العرفي؛ وأحكام دستورنا، وخاصة ما يتعلق منها بالقانون العرفي، قانون الأشخاص وأيلولة الممتلكات بعد الوفاة، الذي يسمح بالتمييز ضد المرأة؛ وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية والمادية؛ واستمرار القولبة النمطية فيما يتعلق بالأدوار الاجتماعية التي يؤديها الرجل والمرأة في المجتمع.

وتعيد حكومة ليسوتو تأكيد التزامها بتنفيذ منهاج عمل بيجين وهي ملتزمة، في جملة أمور، بالتعجيل بإعادة النظر في القوانين التي تميز ضد المرأة وإلغاء تلك القوانين؛ وبالتعجيل بتطبيق مبدأ اللامركزية بالنسبة لصلاحيات اتخاذ القرارات بحيث تعطى للسلطات المحلية، بغية تعزيز سرعة وفعالية مشاركة المرأة، وتنفيذ البرامج والخطط على المستوى

الشعبي؛ وتشجيع الدعوة والضغط لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في البرلمان وعلى كل مستويات اتخاذ القرارات؛ وأخيرا التعجيل بإدراج المبادئ المبينة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ضمن القوانين المحلية في ليسوتو.

ولدينا أمل وطيد في أن تعتمد الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية وثيقة تعجل بتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة نوني ماثيو وزيرة وضع المرأة وحقوقها في هايتي.

السيدة ماثيو (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات رئيس دولتنا، السيد رينيه بريفال، وحكومة جمهورية هايتي وتمنياتهم الطيبة بالنجاح الكامل لهذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. ويشاركني في هذه التحيات والتمنيات شعب هايتي، وخاصة ٤ ملايين امرأة وفتاة يتطلعن إلى تحسين مستويات معيشتهن.

وتقدر الحكومة التي أقوم بتمثيلها هنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل هدفها النبيل ألا وهو تعزيز التنمية الكاملة للرجل والمرأة في هذا الكوكب بحقوق متساوية وسلام.

في عام ١٩٩٥ عقد في بيجين المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكان في نطاق موضوع وضع المرأة والتحليل المنهجي له في ذلك المؤتمر ما جعله علامة بارزة على سعي المرأة من أجل المساواة والعدل. كما شكل ذلك المؤتمر اعترافا بكفاح المرأة وإقرارا كاملا بوضعها الجديد على المستوى الدولي.

ولحضور الوفد الهايتي في هذه الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين مبرر أساسي هو لزوم أن نقدم إلى هذه الجمعية بعض الإيضاحات عن العمل الذي يقوم به بلدنا في إطار خطة عمل ما بعد بيجين. وتثبت هذه الإيضاحات أيضا إصرارنا على الاستفادة من خبرات ونضال المرأة في البلدان الأخرى ممن حضرن هنا، مع تكييفها عضويا لتلائم ظروفنا وهويتنا الخاصة.

وبالنسبة لنا فإن ما بعد بيجين ينقسم إلى ثلاثة أجزاء: الالتزامات الوطنية، وبرنامج العمل، والإنجازات. لقد اعتمدت حكومة هايتي تحت رعاية وزارة شؤون المرأة وحقوقها سياسة شاملة لصالح المرأة، تحددت في إعلان في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ وقعه كل الوزراء في ذلك الوقت. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق العمل بشأن وضع المرأة الذي تشمله برامج العمل القطاعية.

وبدعم من الالتزامات التي قطعتها الحكومة، أعطت وزارة وضع وحقوق المرأة، بالاشتراك مع المنظمات النسائية والمجتمع المدني، الأولوية لست من الموضوعات التي تحددت في بيجين. وبذلك، وضعنا خطة عمل وطنية لما بعد بيجين، التي تركزت على ثلاث مجالات أساسية للتدخل: مكافحة الفقر والعمل على تمكين المرأة؛ ووضع المعايير والعمل القضائي – القانوني؛ والتوعية والدعوة. وفيما يتعلق بالمجال الأول للتدخل، أي مكافحة الفقر والعمل على تمكين المرأة، فقد وقع الاختيار على موضوعات المرأة والتعليم، المرأة والفقر، المرأة والصحة.

وبالرغم من كل العقبات والقيود، فإن حكومة هايتي والمنظمات غير الحكومية المشاركة في السعي من أجل تحسين الأحوال المعيشية للمرأة، عن طريق مساعدة منظمات دولية معينة، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، إنما تشعر بالارتياح لقيامها بمساعدة بعض الأسر في التغلب على العديد من المشكلات. ومن المشكلات التي أعطيت أولوية

على سبيل المثال، ما يتعلق بتعليم البنات، ومشكلات الأسر ذات العائل الوحيد، والتي تعولها نساء.

ومن الواضح أننا إذا لم نواصل التقدم في هذا المجال وفقا للخطة الموضوعة، فإن الممارسات الشائعة في بلدي سوف تؤدي للعودة إلى غبن قديم العهد يرجع إلى بدايات المجتمع الأولى في هايتي، عندما كان يعتبر البيت مكانا للإناث وعليهن أداء الأشغال المترلية بينما يذهب الذكور، بطبيعة الحال إلى المدارس.

وإلى جانب ذلك، وبإيعاز من وزارة وضع وحقوق المرأة، شكلت لجنة وطنية لتعليم الفتيات، وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولية إجراء الدراسات حول التمييز وعدم المساواة بين الجنسين في البيئة التعليمية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تحرص الحكومة والمؤسسات المعنية بمكافحة فقر المرأة، على تشجيع سياسة حصول المرأة على قروض ائتمانية صغيرة، وبخاصة للمرأة الريفية. وقد انتفع بهذا المشروع الرائد نحو ٣ ٠٠٠ امرأة، ويجري التوسع في هذه التسهيلات بالتدريج، لتشمل كافة أنحاء هايتي. وخلال السنوات الخمس القادمة، تنوي الحكومة أن تصل إلى حوالي مليون من النساء. وإذا وضعنا في الحسبان الدور المهيمن الذي تؤديه المرأة في هايتي في الاقتصاد، وبخاصة في الاقتصاد المعيشي، فإن سياسة القروض الصغيرة تمنحنا أمل كبير في توفير ظروف معيشية أفضل، لا سيما في البيئة الريفية.

وثمة مبادرة حميدة أخرى للوزارة، تمثلت في إجراء دراسة استقصائية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومعهد هايتي للإحصاء وتجهيز البيانات، حول أثر قانون الاستقالة الطوعية والتقاعد المبكر للمرأة التي تعول أسرتها، والتي تعمل في الخدمة المدنية.

وفي المجال الصحي، تم إعداد برنامج لتدريب القابلات. وسيساعد ذلك في تخفيف حدة العجز في الأطباء في المناطق النائية ويحد من معدل وفيات الأمهات والأطفال الرضع.

وينبغي الإشارة هنا، أيضا، إلى أنه، سعيا لتنفيذ توصيات بيجين، تحرص المؤسسات المعنية على تشجيع وصول النساء إلى خدمة المعلومات بشأن تنظيم الأسرة، والتي لا يستفيد بها أكثر من ١٣ في المائة من النساء، بينما تحتاج ٦٢ في المائة منهن إلى المعلومات وإلى تنظيم حملهن. وعلاوة على ذلك، لدينا برنامج التوعية الصحية، الذي يشمل الصحة الإنجابية، والوقاية من فيروس نقص المناعة/الإيدز، ومن الأمراض التي تنتقل جنسيا.

وفي إطار جهود الدولة وقطاعات المجتمع المدني في هايتي، أجريت دراسات تفصيلية بغية إدخال التعديلات الضرورية في تشريعات هايتي. وتم تشكيل عدد من اللجان المخصصة لهذا الغرض. ووضعت صياغة قوانين جديدة وتعديلات للتشريعات التي أحيلت إلى برلمان هايتي. ومن بينها مشروعات قوانين بشأن الاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والعنف داخل الأسرة، ومسؤولية الوالدين، فضلا عن التعديلات المقترحة بشأن المواد التمييزية في الأجزاء الخاصة بالزنا في قانون العقوبات في هايتي. ومع انتخاب برلمان جديد في وقت مبكر، ستتاح للنواب الفرصة لإمعان النظر في تلك التشريعات.

وفيما يتعلق بمجال التدخل الذي وصفته آنفا بالتوعية والدعوة فقد تم تنظيم الحملات الإعلامية بشأن العنف ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتعميم اتفاق بيليم دو بارا على أوسع نطاق، والمرأة في تاريخنا، وغير ذلك. والتقرير الوطني الذي قدمناه في مؤتمر بيجين + ٥، يشتمل على دراسة شاملة للتدابير التي اتخذتها جمهورية هايتي، وفقا

لتوصيات مؤتمر بيجين والالتزامات التي تعهدت بها دولة هايتي طوعا.

وبرغم هذه الخطط الطموحة، فلم نتمكن، مع الأسف، إلا من تحقيق جزء متواضع من العمل المنشود. فنتيجة لأزمات سياسية ومؤسسية، مع تفاقم الأحوال الاجتماعية – الاقتصادية للسكان وللمرأة لأسباب تعود إلى الطبيعة، حد ذلك من هامش العمل المتاح للحكومة، وأعاق تنفيذ خطة العمل الوطنية لما بعد بيجين. ومع ذلك، فإننا نود أن نسترعي الانتباه إلى أنه على الرغم من التواضع النسبي للمكاسب التي حققناها، فإننا نشعر بالرضا لإسهامنا على نحو إيجابي في العمل من أجل المرأة. ونحن نعرب عن سعادتنا لأنه كانت لدينا في هايتي وزارة معنية بوضع وحقوق المرأة قبل عام من انعقاد مؤتمر بيجين.

وأخيرا، نود أن ننقل إلى هذا المحفل تصميم شعب هايتي، ولا سيما المرأة التي تمثل أكثر من ٥٢ في المائة من سكان هايتي، على الكفاح من أجل الحرية، والكرامة، والمساواة لجميع المواطنين. ونحن ننقل لكم وعيا متزايدا لدى المرأة بضرورة مساواتها مع الرجل، وذلك بفضل روحها النضالية التي أظهرتها طوال ٢٠٠ عام في الكفاح ضد العبودية والديكتاتورية والحكم الشمولي. وهناك نساء شهيرات في تاريخنا يشهدن على ذلك.

وإليكم، أيها المندوبون الأعزاء، يا من جئتم من جميع أنحاء المعمورة لدعم كفاحنا، أود أن أنقل لكم تهنئة وفدي، وحكومة هايتي وشعبها. وأدعوكم إلى مواصلة هذا الكفاح بنفس الروح والتفاني، لأن المساواة بين الجنسين شرط أساسي لأي تنمية وسلام دائم في العالم الذي نعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى معالي السيدة بابا – موسى، وزيرة الحماية الاجتماعية والأسرة في بنن.

السيدة بابا – موسى (بنن) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة جمهورية بنن، الممثلة في هذا المحفل التاريخي العظيم بوفد يتكون من ٣٥ عضوا، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانينا القلبية لكم على الأسلوب الماهر الذي تديرون به أعمالنا.

إن التزام بنن بالنهوض بوضع المرأة لا ينتهي بانتهاء المؤتمر؛ وكانت هذه حقيقة ملموسة منذ انعقاد مؤتمر بيجين. ولتنفيذ هذا الالتزام، قرر بلدي إنشاء الآليان المؤسسية التي يمكن أن تترجم مقررات بيجين التاريخية إلى واقع فعلي.

وقد شملت تلك الآليات إنشاء إدارة معنية بوضع المرأة في عام ١٩٩٦، أصبحت في عام ١٩٩٨ وزارة الحماية الاجتماعية والأسرة؛ وشملت وضع خطة عمل وطنية على غرار بيجين في القطاع الريفي وتنفيذ آلية للمتابعة؛ واعتماد إعلان بشأن السياسة السكانية لجمهورية بنن في أيار/مايو عام ١٩٩٦ واعتمد استراتيجية إنمائية للقطاع البيئي للفترة من عام ١٩٩٧– ٢٠٠٢.

وخلال السنوات القليلة الماضية أحرز تقدم هام ومؤثر على الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، ويتمثل في مشروعات القوانين المعروضة حاليا على الجمعية الوطنية. وتشمل مشروع قانون بشأن الإنهاء الاختياري للحمل؛ ومشروع قانون بشأن ختان الإناث؛ ومشروع قانون خاص بالأفراد والأسر.

وفي مجال التعليم، توفر بنن تعليما مجانيا للفتيات الريفيات اللاتي لا يستطيع ذووهن تسديد الرسوم المدرسية. وقد ارتفعت النسبة المئوية للفتيات المقيدات في المدارس من ٤٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥٩,٧١ في المائة في

الوقت الراهن؛ ويمثل هذا زيادة كبيرة. وقد تحققت تلك النتائج بفضل الجهود المشتركة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، بدعم من شركائنا في التنمية.

ونسبة محو الأمية بين النساء آخذة في الارتفاع، وفقا للنتائج التي تحصلنا عليها في السنوات الأربع الماضية. بل إن عدد النساء اللاتي تعلمن الكتابة والقراءة ارتفع من ٤,٩٨٥ إلى ٩,١٨٥ في الوقت الراهن.

ولا تزال من بين العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء اللاتي يرغبن في تعلم القراءة مسألة الفقر. إذ عليهن أن يعملن في الحقول، ويذهبن إلى البئر، ويذهبن إلى السوق، ويطعمن أزواجهن وأطفالهن. إن هؤلاء النساء المسكينات يتعين عليهن عمل الكثير والكثير. إلا أن نساء بنن، اللاتي يمثلن ''أمازون'' العصر الحديث، ما زلن يواصلن النضال. ومن واجبنا مساندتهن.

وفي قطاع الصحة، تم تنفيذ العديد من المشاريع لصالح المرأة، ولا سيما في مجال الصحة الإنجابية. وتشمل هذه المشاريع برامج الأمومة الرامية إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالحمل؛ وبرنامجا شاملا للصحة الإنجابية للشباب؛ والكفاح المتواصل أبدا ضد الإيدز، الذي يسلبنا موارد بشرية قيمة.

واستفادت الفتيات أيضا من الجهود المبذولة لحمايتهن من أخطر أمراض الطفولة ووقف الممارسة الوحشية المتمثلة في ختان الإناث. وتعتبر بنن الاتجار بالأطفال – نتيجة للفقر المدقع – رق العصر الحديث، وحكومتها وشعبها يحاربانه بتصميم. ولن نسمح لهذا أن يحدث مرة أخرى في بلدنا. ولدينا اليوم خط ساخن للتبليغ عن انتهاكات حقوق الأطفال.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة حياة سعيدة حقا لجميع الأطفال، بينما يجري وضع استراتيجية جديدة في مجال الاتجار بالأطفال. ونحن نعول على دعم المجتمع الدولي لمساعدتنا على بناء مركز مراقبة في بنن نستعين بها على القضاء على هذا البلاء.

وفيما يتعلق بالنهوض الاقتصادي للمرأة، فقد أنشئ العديد من مؤسسات الإقراض الصغيرة لتمكين المنظمات النسوية من الحصول على ائتمانات القروض. ولكن على الرغم من هذه الجهود لم تخف حدة الفقر. وتشمل الأسباب الرئيسية وراء ذلك الأمية؛ وإثقال كاهل النساء بالأعباء الأسرية؛ وتدني ربحية الأنشطة الاقتصادية؛ والافتقار إلى المنافذ التجارية؛ والافتقار إلى التدريب الإداري.

ويجب إشراك المرأة في الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة. وفي سياق الصراعات المسلحة، تقوم العديد من هياكل الدولة والمنظمات غير الحكومية بحملات للتعبئة الاجتماعية ورفع الوعي من أجل التخلص من الممارسات الضارة بالمرأة.

وبلدنا، الذي يؤمن إيمانا قويا بأهمية حسن الوفادة والتضامن، يستقبل، بدون أي تمييز، اللاجئين من جميع البلدان الصديقة. وتمثل النساء والأطفال الأغلبية من هؤلاء الأشخاص الذين يتعايشون مع السكان المحليين. وبهذه الروح فتحت بنن ملجأ في كبوماس، بمساعدة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وقد واجهت بنن عددا من المصاعب في تنفيذ منهاج عمل بيجين. ولا يسعنا إلا أن نعترف بأن الأمور لا تسير كلها بصورة طيبة.

فمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار تواجه بالمقاومة وذلك إلى حد كبير نتيجة لتقاليد وعادات الماضي، ولكن أيضا لأن المرأة محجمة عن مواجهة هذه العقبات. ومن بين ٨٣ نائبا لا يوجد حاليا سوى خمس نساء. وهناك امرأتان فقط في الحكومة، من مجموع ٢٠ شخصا، وهناك امرأتان فقط من سبعة أعضاء في المحكمة الدستورية. ولكن يسرني أن أشير إلى أن رئيس المحكمة امرأة. ولا يشمل

المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا اثنتين من النساء من مجموع موظفيه البالغ عددهم ٣٠ فردا. إلا أن العملية قد بدأت، ويجب علينا مؤازرتها.

وعلاوة على ذلك، فإن ٢٦,٨ في المائة من موظفي الخدمة المدنية من النساء، منهن ١٤,١ في المائة تنفيذيات، وثلاثة من أحزاب بنن التي تربو على الـ ١٠٠ ترأسها نساء.

ومن جهة أخرى، تترأس العديد من النساء منظمات وجمعيات غير حكومية. وهن نشيطات للغاية في هذا الميدان، إذ يساعدن الأشخاص الذين يقاسون من الفقر.

وأود أن أحيي جميع هؤلاء النسوة تحية الإجلال والتقدير.

ويمثل الدين الخارجي عقبة حقيقية أمام تنفيذ السياسة الرامية إلى النهوض الاقتصادي الفعال بالمرأة في بلدنا، ويميل الفقر في بنن إلى أن يتخذ صورة لوجه أنثى. ولا يمكن تغيير ذلك ما لم يتح للنساء المزيد من فرص الحصول على القروض في البيئتين الريفية والحضرية.

وأعتقد أن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تصبح حقيقة بدون تحول عميق في عقول الرجال والنساء معا في بيئة اجتماعية واقتصادية جديدة، يسهم فيها كل فرد من رجل وامرأة بأفضل ما لديه.

ونحن في بنن نبذل كل جهد لترسيخ المكاسب التي حققناها في مجال التعليم من خلال نشر المعلومات والاتصال. وإذ ندرك أهمية النهوض بالمرأة للتنمية الشاملة والدائمة في بلدنا، تسعى الحكومة إلى وضع خطة عمل وطنية للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

وتعزيز تنسيق الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمرأة وإجراء حوار فيما بين الوزارات أمران أساسيان لإحراز التقدم في هذه المهمة السامية.

ومع ذلك فإنني متفائلة لأن النتائج التي أحرزناها على الرغم من مصاعبنا الاجتماعية والاقتصادية الجمة قد أقنعتني بأننا نسير على الطريق الصحيح.

وأتعهد باسم بنن أمام المجتمع الدولي، بمواصلة العمل لإحداث التغييرات التي يتطلع إليها الكثيرون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة حواء أحمد يوسف، نائب الوزير، ديوان الوزراء في جمهورية جيبوتي المعني بالمرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية.

السيدة يوسف (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): إنني أشعر بعظيم الارتياح لأن أجد الفرصة لمخاطبة هذه الدورة الاستثنائية اليوم بالنيابة عن جمهورية جيبوتي، ورئيسها، وحكومتها وشعبها، وأن أتقدم إليه بتهانئي الخاصة.

وبعد خمس سنوات من التجمع العظيم في بيجين، نجتمع اليوم هنا لتقييم ما تعهدنا بعمله، كل في مستواه أو مستواها الخاص، لتحقيق هدفنا المشترك واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز هذه العملية في السنوات المقبلة. وواضح أن هذه فرصة حقيقية ومرحلة هامة في الكفاح العادل والنبيل من أجل تحرير المرأة وتعزيز وضعها. وموضوع هذه الدورة الاستثنائية، وهو: ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام'' موضوع رمزي بدرجة عالية ويبشر بأمل كبير في أن نرى عام ٢٠٠٠ بداية على نقلة جديدة في النهج المتبع إزاء المساواة والتنمية والسلام، بالجدية والالتزام الكامل من جميع البلدان.

وقد جعلت جمهورية جيبوتي، التي أتشرف بتمثيلها أمام الجمعية، وضع المرأة أحد أولويات سياستها الإنمائية. وترجم التزام الحكومة بإيجاد بيئة ملائمة للنهوض بالمرأة إلى تدابير محددة. وأهم تقدم على الصعيد الوطني ذلك المتعلق بإنشاء الآليات اللازمة لتعزيز الأنشطة الإنمائية لفائدة المرأة. وبمجرد تسلم مقاليد أعلى منصب في بلدي أنشأ رئيس

الجمهورية، فخامة السيد إسماعيل عمر غيليه، لأول مرة في تاريخ بلدي وزارة مسؤولة أمام رئيس الوزراء تضطلع بالنهوض بالمرأة ورفاه الأسرة والشؤون الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، ونظرا للطابع المتعدد القطاعات للمشاكل المتعين حلها وضرورة تنسيق الإجراءات التي تتخذها شتى الإدارات الحكومية، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة تقنية كلفت بوضع استراتيجية وخطة عمل وطنية. وهذه اللجنة تعمل الآن بصورة مشتركة مع المجتمع المدني.

وباستعراض الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة أود أن أذكر ما يلي: سياسة وطنية بشأن استقرار الأسرة، توفر الخدمات عالية الجودة لتحسين صحة الأسرة ورفاهها في جيبوتي؛ وحلقة تدريبية بشأن الجنسين والتنمية لصالح اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات؛ ومشروع قانون بوضع مدونة للأسرة في ميعاد لا يتجاوز عدة أشهر؛ وجائزة رئيس الدولة لمنح المرأة فرصة سنوية للاشتراك في مسابقة وطنية لاختيار الفائز بالجائزة. ويجري إعداد استراتيجية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الشعبية، من شأنها أن تزيد كثيرا من فرصة حصول الناس على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة ومياه الشرب والغذاء. وعلى الصعيد الدولي صدقت جمهورية جيبوتي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتضمَّن قانون العقوبات الجديد في جيبوتي أحكاما بشأن العنف والختان، والاغتصاب الذي يعتبر الآن جريمة.

وتتضمن سياسة الحكومة للنهوض بالمرأة توسيع فرص التعليم أمام الفتيات تعزيزا لمحو أمية المرأة ولمشاركتها الفاعلة في الحياة العامة ودعما لحصولها على الموارد الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ففي سبيل دعم هذا الاتجاه تقلدت المرأة في حكومة جيبوتي مناصب صنع القرارات ذات المستوى الرفيع، في الإدارة والهيئات العامة والقطاع الخاص.

وتشترك المرأة في جيبوتي بشكل نشط بوجه خاص في الحركة الرامية إلى التنظيم في المجالات المختلفة كتلك المتعلقة بالنهوض بالأسرة والحرف اليدوية والزراعة والبيئة وقضية الختان. وتعمل هذه الحركة على النهوض بالمرأة وتحظى بدعم إداريتي.

وانتقل إلى المستقبل، ففي مجال التعليم نظمنا مؤتمرات لتنفيذ إصلاح شامل للنظام التعليمي، ولدعم الجهود الرامية إلى تمكين الفتيات من البقاء في المدارس واستكمال دراستهن. ويعد تشجيع الفتيات على التماس التدريب ومحو أميتهن الوظيفية خطوات مبشرة بالخير وسوف تمكن المرأة من الوصول إلى مسارات أفضل في الحياة العملية. وبهذه الروح وضعت الحكومة بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي برنامج تمويل التنمية الاجتماعية لتمويل مشاريع الأفراد والأنشطة المدرة للدخل.

وفي مجال تحسين صحة الأمومة وصحة الطفل تعمل إداريتي بصورة وثيقة مع وزارة الصحة العامة على اتخاذ التدابير المناسبة لمساعدة المجتمع على إنشاء مراكز استقبال تتيح للمرأة تحسين إدارة حملها والولادة في ظروف جيدة ومكافحة الإيدز وسائر الأمراض التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للمرأة والمجتمع عموما. ولتحقيق هذه الغاية نعمل مع المنظمات غير الحكومية والجمعيات على تكثيف الجهود المتعلقة بإذكاء الوعي وأنشطة الوقاية والتربية الصحية بقصد حماية صحة المراهقين والمراهقات.

وعلى الصعيد الثقافي لا ندخر جهدا في سبيل التوعية بقدرات ومواهب النساء والفتيات وتشجيع الشابات على التدريب للاشتراك في المسابقات الرياضية الإقليمية والدولية.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية حققت المرأة إنجازا كبيرا في اللجنة المركزية وشتى مناقشات الهيئات الأخرى في الأحزاب السياسية. وتدعم الوزارة وتشجع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وترى أنه لم يعد ينبغي أن ينظر إليها على أنها مجرد متلقية سلبية للقرارات، وأنها ينبغي أن تصبح فاعلة كاملة الصلاحية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما عن حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية فأود الإشارة إلى خطة السلام للصومال التي وضعها رئيس الجمهورية لدى توليه الرئاسة. فقبل شهر واحد أو أكثر قليلا، استضافت جمهورية جيبوتي مؤتمرا عن المصالحة بين الصوماليين لتمكينهم من البحث معا عن حل للمشاكل التي مزقت السكان إربا على مدى ١٠ أعوام. وهذا هو المنظور الذي تساعد النساء في جيبوتي من خلاله أخواتهن وتوفر لهن كل الموارد المالية والبشرية الضرورية التي يحتجنها لإعادة إحلال السلام في بلدهن.

تلك هي الإنجازات الهامة لبلدي منذ عقد مؤتمر بيجين. وتشهد هذه الإنجازات على اهتمام حكومتي بالنهوض بالمرأة والتنمية والسلام. ولكن هذه البرامج جميعها التي تهدف إلى إفادة المرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين تتطلب موارد كبيرة تتجاوز بصفة عامة طاقتنا وطاقة البلدان الأفريقية عموما، وخاصة في هذه الفترة من الأزمة والجفاف وبرامج التكيف الهيكلي. ولهذا السبب نطالب منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وشركاءنا الإنمائيين الآخرين بدعم جهودنا عن طريق زيادة الدعم التي تتكيف حسب خصائص كل منا واحتياجات كل بلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيرنست بيتريتش، رئيس وفد سلوفينيا.

السيد بيتريتش (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسرني أن أتكلم أمام هذا المحفل باسم حكومة جمهورية سلوفينيا. كذلك فإن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به وزير البرتغال، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، في أول أيام هذه الدورة الاستثنائية.

وهذا التجمع يتيح لنا فرصة قيمة لاستعراض ما أحرز من تقدم للآن في تنفيذ منهاج عمل بيجين، الذي هو أقوى التزام قطعه المجتمع الدولي على الإطلاق بالنهوض بتمكين المرأة. وهو يفرض علينا أيضا تحديد العقبات التي تصادف في عملية ما بعد بيجين لتحويل المساواة بين الجنسين إلى واقع.

فقبل خمس سنوات اتفقت سلوفينيا في الرأي مع البلدان الأخرى في بيجين على أن تنفيذ منهاج العمل يقتضي التزام الحكومات والمجتمع الدولي. وبقبولنا هذا الالتزام نسلم بضرورة اتخاذ إجراءات على سبيل الأولوية لتمكين المرأة والنهوض بها. ونرى أننا يمكن أن ننظر إلى ما أنجز حتى الآن بشيء من الفخار.

وقامت سلوفينيا بمراجعة كافة القوانين ذات الصلة، وأدرجت عددا من أحكام المساواة الخاصة في أهم الأجزاء من التشريع الجديد الجاري إعداده وفقا لطموحات سلوفينيا لأن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. والأحكام القانونية الجديدة التي تضمن حقوق الإنسان دون تمييز على أساس نوع الجنس، اقترنت بتدابير لتوعية المرأة بحقوقها. ويؤدي مكتب سياسة المرأة عمله كخدمة مهنية تقدمها حكومة سلوفينيا منذ عام ١٩٩٢، ويقوم على تطوير آليات الإنفاذ لكفالة المساواة بين المرأة والرجل. وسيتم العمل بهذه الآليات في المستقبل القريب في إطار تشريع لتساوي الفرص.

وتعلِّق سلوفينيا أهمية كبيرة على بناء القدرات لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتم تشكيل مجموعة

حكومية بين القطاعات؛ وهي مسؤولة عن وضع خطة لدمج المساواة بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية، وإعداد بيان مهمة لتصدره الحكومة فيما بعد، وتؤكد فيه نيتها في إدماج المساواة بين الجنسين في كافة البرامج والسياسات. وقد صيغت عدة تدابير للتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية للمرأة، واقترحت هذه التدابير على الوزارات المعنية للنظر فيها وتنفيذها.

وقد أُرسيت تدابير قوية في سلوفينيا منذ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة لمواجهة مختلف أشكال العنف ضد المرأة والبنت، وزيادة الوعي بشأن الصحة الإنجابية، وضمان تكافؤ الفرص للنساء والرجال في سوق العمل. وثمة اهتمام خاص بالحقوق الناشئة في مجال علاقات العمل، وإمكانيات الشكوى في حالة انتهاك هذه الحقوق.

ويتم تنفيذ معظم هذه الأنشطة بصورة مشتركة مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين. ويعد انخراط المجتمع المدني وإيجاد مشاركات أعمق مع المنظمات النسائية وغيرها من الأطراف المعنية من بين العناصر الحاسمة التي لا غنى عنها في ترجمة الالتزامات السياسية والتعهدات الدولية التي قطعناها فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، إلى ممارسة عملية.

ولعل أهم جزء في عمليات الاستعراض هذه، هو الاعتراف بأوجه الفشل والقصور. وعلى الرغم من تحقيق تقدم لا شك فيه في بعض المجالات، وأن النهوض بالمرأة ثابت على جدول أعمالنا الآن، فإن الأنماط المتحجرة والتحيزات بشأن الأدوار المجتمعية للنساء والرجال، لا تزال قائمة. ولا تزال هناك مشكلات كثيرة للغاية تواجه المرأة على مستوى العالم وتستدعي التزاما وعملا أكثر قوة.

بالنسبة لسلوفينيا، فإن مشاركة المرأة في السياسات لا تزال واحدة من أبرز العراقيل الظاهرة على الطريق الذي علينا أن نقطعه. وسلوفينيا من بين أقل البلدان تمثيلا للمرأة في هيئات صنع القرار السياسي على كافة المستويات، وإن كانت هذه المشكلة قد عولجت أكثر من مرة، سواء قبل، أو منذ، انعقاد مؤتمر بيجين. فالقرارات والمؤسسات السياسية مهمة. ومن المهم أيضا مشاركة المرأة واشتراكها النشط في كل القضايا، وفي كل مجالات النشاط الإنساني، وينبغي التسليم بمنظور المرأة وإيلائه الثقل الذي يستحقه. كما ينبغي الانتفاع بخبرة المرأة. وحكم المرأة ومواهبها لم يعترف بها على الوجه الأكمل و لم تعط الأهمية أو الأثر المناسب. وبدون ذلك، فلن تتحقق أهداف المساواة، والسلام، والتنمية. ولحسن الطالع، فهناك أمثلة جيدة كثيرة تحتذى، لبلدان كسرت بنجاح نمط دون التمثيل للمرأة، وطبقت تدابير متنوعة لضمان اقتسام أفضل للسلطة. والأمم المتحدة تقودنا على الطريق بعدد لم يسبق له مثيل من النساء في المناصب العليا وغيرها من مواقع رسم السياسات.

لقد أعاد منهاج عمل بيجين التأكيد على أن حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. ولعل أهم صك دولي لضمان حقوق الإنسان والمساواة للمرأة هو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي الامتثال لمبدأ المساواة. ولا بد من وجود معالجات على الصعيدين الوطني والدولي للمرأة التي عانت من التمييز. ولقد كان اعتماد البروتوكول الاختياري للاتفاقية خطوة تاريخية في هذا الاتجاه. وقد وقَّعت سلوفينيا على البروتوكول الاختياري عند فتح باب التوقيع عليه لأول مرة في العام الماضي، في يوم حقوق الإنسان. ونحن بصدد عملية التصديق عليه.

وليست هذه الدورة الاستثنائية سوى استمرار لرحلة بدأت قبل فترة طويلة من انعقاد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥. وقادتنا هذه الرحلة عبر كوبنهاغن، ونيروبي، وبيجين إلى أعتاب الألفية الجديدة. وأهدافنا لم تتغير وهي: المساواة، والتنمية، والسلام. فلنغتنم

هذه الفرصة لشق طريقنا صوب المستقبل، ولنجلب لنسائنا ونساء العالم نتائج ذات مغزى، ورسالة قوية، ونتائج ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ألبا أوزوريس دي لانزا، المبعوثة الخاصة لرئيس جمهورية أوروغواي.

السيدة أوزوريس دي لانزا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): إن وفد أوروغواي يرحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ويغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تقييم التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عُقد في بيجين، وكذلك لتحديد المشكلات والاتجاهات التي تؤثر على التنفيذ الكامل لمنهاج العمل المعتمد في هذا المؤتمر.

منذ بداية القرن العشرين، اعتمدت أوروغواي تشريعا سبق عصره آنذاك، يعترف بحقوق المرأة وينهض بها. ومع ذلك، فلم يتحول ذلك التشريع في بعض المجالات، إلى واقع عملي للمساواة بين الجنسين في المجتمع. وعلى سبيل المثال، لا تزال الفروق بين الجنسين قائمة في مجال العمل، بالنسبة للاستعانة بالنساء وترقيتهن إلى المناصب العليا. وفيما يتعلق بالفروق في الدخل، فقد أخذت الفجوة تضيق في السنوات الأخيرة، إذ تبلغ أجور النساء الآن ٨٤,٧ في المائة من أجور الرجال. إلا أن الفروق لا تزال قائمة فيما يتعلق بصنع القرار في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن أوروغواي قد تمكنت من خفض معدلات الفقر إلى ٦ في المائة، والعوز إلى ١ في المائة، فنحن نواجه الآن ظاهرة تأنيث الفقر، التي تؤثر على نحو خاص في النساء اللائي يعلن أسرهن ويعتنين بأطفال، على الرغم من أن معظم الأسر التي تعولها النساء في أوروغواي تتجاوز حد الكفاف.

إن أوروغواي التي اعتمدت منهاج عمل بيجين دون تحفظات، قد أحرزت على مدى السنوات الخمس السابقة تقدما هاما في معظم مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر. وأسوق أمامكم أمثلة قليلة، فقد ارتفع معدل محو الأمية إلى ٩٧,٣ في المائة بالنسبة للنساء، مقابل ٩٦,٢ في المائة للرجال. وفي التعليم العالي، تمثل الإناث حوالي ٦٣ في المائة من المسجلين بالجامعات. وفي الجامعة الحكومية، يقدم قسم العلوم الاجتماعية دورات دراسية ويقيم ندوات ويجري أبحاثا حول القضايا المتعلقة بالجنسين، وهو الموضوع الذي بدأ تناوله في الجامعات الخاصة أولا. وقد أصبحت قضايا نوع الجنس الآن جزءا من دورات التدريب التي تعقد لمعلمي المرحلة الثانوية.

أما في مجال الصحة، فإن ١٠ في المائة فقط من الإناث لا يشملهن التأمين الصحي، وتقوم وزارة الصحة العامة بتنفيذ برامج تقدم من خلالها الرعاية الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل، أيًّا كانت أوضاعهن الاجتماعية – الاقتصادية.

ومنذ عام ١٩٩٦، تقوم وزارة الصحة العامة بتنفيذ برنامج للصحة الجنسية والإنجابية، يشتمل على عنصر تنظيم الأسرة بصورة أساسية. وكذلك أُنشئت لجنة استشارية تطوعية معنية بالصحة الجنسية والإنجابية؛ ومن أنشطتها دراسة المشكلات الطبية والأخلاقية ذات الصلة بالإنجاب المساعَد، ووضع المعايير لذلك. وفي ذات الوقت أصبحت أكثر من ٩٤ في المائة من حالات الولادة تحدث في مؤسسات، في النظامين الخاص والعام؛ وبالتالي انخفضت نسبة وفيات الأمومة إلى ١٩ في كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة

حية. وبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة لدى الولادة ٧٦ سنة، دالا على المستوى الصحي للمرأة في أوروغواي.

ويوجد في أوروغواي قانون ينص على المساواة في المعاملة وإتاحة الفرص في مجال العمل. وقد تضمن أحكاما قانونية بشأن المضايفة الجنسية.

وفي مجتمعنا، مثلما في بقية العالم، ظل هناك عنف ضد المرأة. وأصبحت حكومتنا واعية بهذه الحقيقة، التي تعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. وخلال السنوات القليلة الماضية ظللنا نشجع مختلف الإجراءات لتصحيح هذه الحالة. وفي عام ١٩٩٥ تقرر الطابع القانوني للعنف العائلي وضُمِّن في قانون العقوبات. ولكن في الممارسة لم ينفذ هذا التشريع بصورة كافية، ومن ثم أنشئت في عام ١٩٩٨ لجنة مشتركة بين المؤسسات بغرض وضع خطة وطنية للوقاية ولمساعدة الضحايا وصياغة مشروع قانون جديد في إطار مفهوم اتفاقية القضاء على العنف ضد المرأة المعتمدة في عام ١٩٩٦ في بيليم دو بارا في إطار منظمة الدول الأمريكية. وسيعرض هذا المشروع على البرلمان الوطني للموافقة عليه.

وفي هذه الأثناء أنشئ ١٣ مكتبا للمرأة في وزارة الداخلية. وعلى صعيد المكتب الوطني لمنع الجريمة في نفس الوزارة، أنشئ أيضا مجال محدد للعنف العائلي، ومن خلال نظام إدارة المعلومات في الشرطة أصبح لدينا سجل مركّز منظم للتقارير المتعلقة بهذا الموضوع. وكنا منذ السنة الماضية نقوم بإعداد مشروع في إطار برنامج الأمن المدني، بشأن التوعية العامة ومساعدة ضحايا العنف من النساء، تنسق من خلال ثلاثة من أجهزة الدولة وخمس منظمات غير حكومية عملها.

وبالإضافة إلى الإنجازات التي ذكرتها على صعيد العنف العائلي، فإن حكومة أوروغواي واعية بأهمية تعزيز النهوض بالمرأة، وهي مقتنعة اقتناعا تاما بأنه لا يمكن أن تكون هناك عدالة، ولا تنمية مستدامة ولا سلام في العالم بدون كفالة المساواة في المعاملة وإتاحة الفرص للرجال والنساء. ولذلك فإننا نرى أيضا أنه ينبغي، لدى إعادة افتتاح استراتيجيات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن يؤخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي والبشري والإنمائي حتى يمكن إدراج موضوع المرأة. ولهذا فإنه ينبغي إقامة الرابطة اللازمة بين سياسات التكيف الهيكلي وتثبيت الاقتصاد الكلي، مع المراعاة الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث تدرج المؤسسات المالية مفهوم الحق في التنمية في استراتيجياتها الحاضرة والمستقبلية، ولكن مع مراعاة منظور نوع الجنس. وهذا من شأنه أن يضمن دورا نشطا للمرأة في التنمية قائما على أساس مبادئ المشاركة الكاملة والعادلة في جميع مجالات المجتمع.

وتشارك أوروغواي في تقديم القرار المتعلق بإدماج حقوق المرأة في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، في لجنة حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة، وكذلك القرار المتعلق بالقضاء على العنف الموجه ضد المرأة.

وفي ٩ أيار/مايو من هذه السنة – وأقول هذا بارتياح عميق – وقّعت أوروغواي على البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الصعيد الإقليمي أنشأنا، في إطار السوق المشتركة لمنظومة المخروط الجنوبي، اجتماعا متخصصا عن المرأة بتنسيق المعهد الوطني للأسرة والمرأة.

ولم تأت أوروغواي إلى هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمجرد أن تجري تقييما للإنجازات المحرزة والعقبات التي تواجه تنفيذ منهاج العمل العالمي في بلداننا، وهو أمر هام حقا، لأن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الجمعية العامة بإجراء تقييم من هذا القبيل. إن أوروغواي حاضرة هنا لإعادة تأكيد التزامها ببناء عالم فيه تضامن

حقيقي، وعدالة وديمقراطية – ولكننا لن نتمكن من بلوغ هدفنا إلا إذا حققنا المساواة بين الجنسين في جميع بلداننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة لوول غبرياب، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية.

السيدة غبرياب (إريتريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني، سيدي الرئيس، أن أحضر دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، ممثلة لدولة إريتريا. وبالنيابة عن وفدي، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للغاية. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى أختي، السيدة كريستين كابالاتا، رئيسة اللجنة التحضيرية، وأعضاء مكتبها على ما اضطلعوا به من عمل كبير أثناء العملية التحضيرية لهذه الدورة.

وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء على السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر بيجين التاريخي في سنة ١٩٩٥، يمكن للمرء أن يقول إن تقدما قد أحرز في السعي إلى إقامة العدالة وتحقيق المساواة للمرأة على الرغم من الافتقار إلى الموارد الكافية، وفي بعض الحالات الافتقار إلى توفر الإرادة من بعض الحكومات.

وفي إريتريا التي أصبحت مستقلة منذ عام ١٩٩٣ فقط، كانت الخطوات التي اتخذت لتكافؤ الفرص مثيرة للإعجاب. ففي عام ١٩٩٤ أسست الجمعية الوطنية نظام حصص خصصت بمقتضاه ٣٠ في المائة من المقاعد في الجمعية للمرشحات المؤهلات من النساء. وعندما شرعت الأمة الجديدة في وضع الدستور، استغرقت مسألة العدالة بين الجنسين والعمليات التي جرى من خلالها السعي إلى تحقيق هذا المثل الأعلى قدرا هائلا من الوقت. والعدالة بين الجنسين – باعتبارها هدفا يشمل عددا من القضايا المتداخلة التي تتعلق بالضمانات الدستورية، والقوانين الوطنية والعرفية والدينية، وقانون الأسرة فضلا عن المؤسسات الاجتماعية، ومواصلة الحوار المدني الجاري بين أعضاء المجتمع المتعارضة مذاهبهم، وبين الدولة والمجتمع – ليست إنجازا صغيرا.

وقد ظلت هذه العملية جارية بالنسبة لإريتريا منذ الاستقلال. وظلت سياسات إريتريا متسقة مع العهدين الدوليين والاتفاقيات المتفق عليها دوليا والرامية إلى مكافحة المظالم الاجتماعية والاقتصادية وتمكين المرأة من المشاركة النشطة في صياغة حياتها وفي مصير أمتها.

وأصبحت دولة إريتريا منذ استقلالها من الموقِّعين على الاتفاقيات الدولية الرامية إلى النهوض بمركز المرأة: اتفاقية حقوق الطفل، في عام ١٩٩٣، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩، وقَّعت دولة إريتريا على ثلاثة صكوك قانونية إضافية: العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وقد جعلت خطة العمل الوطنية الإريترية من أولوياتها التعليم، والتدريب، والعناية الصحية، والقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان وحماية الطفلة. وظل الاتحاد النسائي الوطني الإريتري خلال العقد الأخير مشغولا بضمان بروز القضايا المتعلقة بنوع الجنس ورسم الطريق لتمكين الأجيال الحاضرة والمقبلة من النساء اقتصاديا وسياسيا. وظل يُجري حوارات وطنية وإقليمية ومحلية لبلوغ توافق في الآراء بشأن ضرورة التصدي للممارسات الاجتماعية التمييزية وتشكيل مؤسسات البلد بطرق تستجيب لاحتياجات نسائه وأطفاله.

ولكننا نعلم جميعا أنه لا يكفي التوقيع على القوانين. ولا يكفي التأكيد على أن للمرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل بموجب القانون. ولا يكفي الاضطلاع بأعباء المعركة اليومية لمكافحة الانتهاكات الجسدية والنفسية التي تعوق الطفلة في مرحلة مبكرة من العمر وتوقف نموها. بل إن هناك

الكثير جدا مما ينبغي عمله. والمطلوب هو، أولا وقبل كل شيء، توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة لتمكين مواطناتها؛ وثانيا، توفير الموارد الاقتصادية التي تمكن المرأة من تبوء مكانتها الصحيحة في المجتمع كمنتجة ومنجبة على السواء؛ وثالثا، القدرة على غرس الرؤية القائمة على المساواة والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لكي تجدد كل الأجيال طواعية التزامها بامتيازات وواجبات المواطنة المتساوية، ورابعا، السلام والاستقرار الضروريان اللذان يمكنان من التصدي لقضايا المرأة على جميع مستويات الحكم.

لقد أدت الحرب المأساوية، التي تدور في الوقت الحالي مع إثيوبيا المجاورة، إلى إرجاء أي أمل في تحقيق تقدم سريع بالنسبة للنساء والأطفال في إريتريا، ويحوم شبح المجاعة على البلدين. فبينما يتيح لنا اجتماع بيجين + ٥ فرصة لدراسة إنجازات العقد الماضي، يجب أن تحثنا الحالة الراهنة في القرن الأفريقي على تحديد المجالات التي تتطلب اهتماما عالميا، على سبيل الاستعجال.

وأتت فترة ما بعد الحرب الباردة بما يدعو إلى الأمل واليأس في وقت واحد، فمن دواعي الأمل أنه تم الاعتراف أخيرا بحق تقرير المصير، بالنسبة للأمم أو الأفراد على السواء؛ ومن دواعي اليأس ما يجري من أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الذين يريدون تقرير مصيرهم. وكانت معاناة النساء والأطفال بدرجة كبيرة من هذه الجرائم حتمية.

ومع ذلك، كما أثبتت المحكمتان الدوليتان المنشأتان في أعقاب أحداث رواندا والبوسنة، فإن هذه الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية لن تمر دون عقاب في الألفية الجديدة حيثما وجدت الإرادة السياسية والمبادئ الأخلاقية. إن القرار الدولي المتخذ في إبراز بشاعة الجرائم المرتكبة في حق النساء والأطفال يعد إشارة إلى أن العالم بدأ يعترف بأن حقوق المرأة من حقوق الإنسان وبأن انتهاك أيهما لا ينبغي التغاضي عنه. وبالتالي، هناك أمل في أن يغدو القانون الدولي رادعا عن الجرائم ضد المرأة، بيد أن الثقة بالقانون الدولي والسوابق قد تكون خادعة.

وبعميق الأسى يؤسفني أن أبلغ هذه الهيئة أن العنف المتصاعد تجاه المدنيين بصورة عامة والنساء بصورة خاصة مستمر مع مواصلة الحرب الجارية بين إريتريا وإثيوبيا دون كبح من الجهات الفاعلة الرئيسية في الساحة الدولية. فبالرغم من انسحاب إريتريا من الأراضي موضع النزاع في أيار/مايو ٢٠٠٠، من أجل السلام، يشير سلوك الجنود الإثيوبيين في جميع المناطق التي يحتلونها داخل إريتريا إلى أن المدنيين عامة والنساء، خاصة، عرضة للهجوم، فعمليات القتل والسلب والنهب دون تمييز والتدمير المتعمد للمدن والقرى التي يحتلها جيش أثيوبيا الغازي قد أدت إلى تشريد ما يقرب من ١,٥ مليون شخص في فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع. وتستمر هذه الجريمة في حق السكان المدنيين دون عقاب حتى هذه اللحظة. وأشد من يعاني من تلك الجريمة المرأة، بوصفها ربة منزل، لأنها إنسانة ومحنتها جديرة باهتمام المجتمع الدولي.

وبصفتنا من النساء الإريتريات، نحيي إنجازات اجتماع بيجين + ٥ وبصفتنا من أعضاء المجتمع العالمي، نود أن نذكر العالم بأن السكوت تجاه الجرائم التي ترتكب ضد النساء والأطفال وضد سيادة الدول الصغيرة أدت إلى عدم الاستقرار وإلى التدمير المتعمد. وبوصفنا نساء وجدن صوتهن في القرن الحادي والعشرين نود الإشارة إلى أن التساهل والحياد المصطنع لا يمكن اعتبارهما بديلين لوقفة عادلة وأخلاقية من جانب ممثلي النظام الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة جوان موسى، المبعوثة الخاصة والممثلة لرئيس وزراء بليز.

السيدة موسى (بليز) (تكلمت بالانكليزية): قبل خمس سنوات، اجتمعت بلدان العالم في بيجين وقدمت اثنى عشر من مجالات الاهتمام الحاسمة من أجل النهوض بالمرأة في العالم، وتمخضت المناقشات والمفاوضات والاتفاقات التي تمت خلال ذلك الاجتماع التاريخي عن إعلان ومنهاج عمل بيجين.

واليوم، ونحن نستعرض التقدم المحرز، فإننا مطالبون بتحديد تحديات جديدة، وإدراج القضايا الناشئة، وتمثيل شواغل واهتمامات بلايين النساء حول العالم اللواتي يحدوهن الأمل في أن تؤدي هذه الدورة إلى زيادة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

فحينما أيدت بليز المبادئ التوجيهية المقدمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، التزمت دولتنا بتحسين حياة المرأة البليزية. ويسعدني اليوم الإبلاغ عن عدة إنجازات تحققت، ويسرني أن أشرك الجمعية في بعض آرائنا بشأن التقدم نحو المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

وبليز، بصفتها من البلدان النامية، تسلم بضرورة مشاركة المرأة، التي تمثل نصف عدد سكانها، في كل جوانب نموها وتنميتها. فلأول مرة في تاريخ دولتنا الفتية، اعتمد برنامج للمرأة كجزء حاسم من بيان انتخابي. فقد الزم هذا البيان الحكومة المنتخبة الحالية باتخاذ إجراءات بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على المرأة، وبتعزيز تمكينها من الناحية الاقتصادية وتناول وضعها القانوني. وقد عجل برنامج المرأة بتنفيذ التزاماتنا الوطنية والإقليمية والدولية تجاه النهوض بالمرأة.

وتدرك بليز، مثل بقية العالم، أن تحقيق تمكين المرأة يقتضي مراعاة التغييرات السريعة في الاقتصاد العالمي التي ثبت أنها لا ترحم الذين يفتقرون إلى التعليم، وليس باستطاعتهم الوصول إلى التكنولوجيا ورأس المال والعناية الجيدة بالصحة البدنية والنفسية – أي الفقراء باختصار.

فاليوم، يعيش ٨٠ في المائة من سكان العالم في حالة فقر. وفي بليز يمثل الفقراء نحو ثلث مجموع السكان. وعلينا بذل كل جهد ممكن لأن نوفر لهم مزيدا من فرص الوصول إلى رأس المال والتعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا المناسبة – وهي الأدوات اللازمة لتحريرهم. وهذا يمثل تحديا ينبغي التصدي له من أجل تنمية كل شعبنا.

ويبدأ تحدي تمكين المرأة بالطفلة التي ينبغي أن يوفر لها بيت تأمن فيه من سوء المعاملة بجميع أشكالها، وتحصل فيه على فرصة الذهاب إلى المدرسة مع توفير جميع الخدمات الصحية وخدمات الدعم الأخرى التي تساعدها على النمو لتصبح امرأة قوية وواثقة.

فمنذ عام ١٩٩٥، كان العنف ضد المرأة، وخاصة العنف العائلي، من مجالات الاهتمام الرئيسية بين النساء البليزيات. وقد أكدت الدراسات التي أجريت لتقييم حالة العنف ضد المرأة على ضرورة التصدي لهذه المسألة بنهج متعدد القطاعات مما أدى إلى خطة شاملة للتصدي للعنف العائلي تنطوي على تنفيذ عدة إجراءات، من تدريب أفضل لضباط الشرطة في حالات العنف العائلي، إلى تحسين نظم المعلومات الإدارية في مجالات الصحة والتعليم وإنفاذ القوانين. ونحن ندرك أن هذه عملية جارية وتواصل إدارة المرأة واللجنة الوطنية للمرأة والمنظمات غير الحكومية في بليز العمل مع الشعب من أجل القضاء تماما على العنف ضد المرأة.

إن نجاح أي دولة نامية في المستقبل يبدأ بتوفير التعليم، الذي يتعلم الرجل والمرأة من خلاله المهارات الأساسية اللازمة للنجاح في مجتمع منتج. ومن المفهوم في بليز أن التعليم النظامي وغير النظامي من العوامل الأساسية لتمكين المرأة. ولذلك توفر برامج عديدة للتدريب على المهارات، بالإضافة إلى البرامج المدرسية للتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي.

ويعتبر قطاع الصحة عاملا أساسيا إضافيا في تحقيق مساواة المرأة وتمكينها فيما يتصل برفاهها الاجتماعي والبدني. ونحن ندرك أن الصحة المثلى مطلوبة سواء أثناء سنوات الإنجاب أو في كل مرحلة من مراحل الحياة. ولهذا الغرض، قمنا بتوسيع خدمات الصحة الإنجابية ووضعنا معايير ونظم وبورتوكولات تتعلق بتوفير خدمات تنظيم الأسرة. وتشمل مناهج التعليم الصحي والبدني بالمدارس، في الوقت الحالي، التعليم في مجال الجانب المتعلق بالجنس والعلاقات بين الجنسين، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالرغم من أن عددا كبيرا من النساء يعلن أسرهن بمفردهن، ما زلن يواجهن نظاما اقتصاديا جائرا، فتعمل كثير من النساء ساعات طويلة لقاء أجر غير منصف، نظرا لافتقارهن إلى المهارات والتدريب وفرص الوصول إلى رأس المال.

في بليز ركزت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الانتباه على توفير التدريب على المهارات وتقديم الائتمان الذي يمكن تحمُّل نفقاته إلى المرأة. وعن طريق صندوق الاستثمار الاجتماعي ومصرف صغار الفلاحين والتجار التابعين لحكومتنا، خُصصت نافذة خاصة للنساء اللائي يسعين إلى الحصول على القروض. وفي عام ١٩٩٥ ذهبت نسبة ٣٥ في المائة من مجموع القروض التي أصدرتها هاتان المؤسستان إلى المرأة.

وتشجعنا هذه الإنجازات المتواضعة، ولكننا عازمون على القيام بالمزيد. ونحن ندرك أن نساءنا يجب أن يشتركن في كل جانب من جوانب صنع القرار من غرفة المجلس إلى غرفة الوزارة، ومن اتحادات الآباء والمدرسين إلى نقابات العمال. وهذا طريق مؤكد إلى التنمية الهادفة. وبالطبع فإنه لا يمكننا، نحن الدول النامية، أن نحقق ذلك بمفردنا. ومن أجل النمو المستدام وانتشال أعداد ضخمة من النساء في نهاية المطاف من قبضة الفقر التي لا تلين، فإننا نحتاج الدعم والتعاون من شركائنا المتقدمي النمو، الذين يجب أن يدركوا نواحي ضعفنا ويعملوا معنا على وضع ممارسات تجارية أكثر عدلا وكفاءة. ونحن بحاجة إلى الاستفادة من المساعدات الإنمائية، وتقاسم التكنولوجيات، والمعرفة العلمية. ويمكننا معا أن نزيل الفقر من كوكبنا.

واليوم، ونحن نقوِّم هذه الإنجازات التي تحققت منذ بيجين، ندرك الرحلة الطويلة الممتدة أمامنا. ونحن نعلم أنه ينبغي إنجاز أكثر من ذلك بقدر كبير وتخصيص جهودنا للتنمية وتنفيذ استراتيجية تنظم نوع الجنس بقصد وضع سياسة تتعلق بنوع الجنس، تيسر التدريب والجوانب الأخرى من نمو المرأة وتنميتها.

وذكر الأمين العام في خطابه الافتتاحي الموجه إلى هذه الدورة الاستثنائية أن التحديات القديمة والجديدة التي تواجه المرأة اليوم جزء من العالم المعقد والمتشابك الذي نعيش فيه. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا إذا قمنا بتمكين المرأة من البناء على أفضل ما يقدمه هذا العالم الجديد، بدلا من الحكم عليها بالمعاناة. ولا يمكن للبديل الأخير أن يكون اختياريا. وعلى ذلك دعونا، ونحن نتحرك بهذه الرغبة في البناء على تلك الالتزامات المقطوعة في بيجين

وبأمل ورؤية جديدين من أجل المستقبل، نجدد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين بتمكين البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيدة سالمة عبد الجبار، مستشارة مجلس الشعب العام للجماهيرية العربية الليبية.

السيدة سالمة عبد الجبار (الجماهيرية العربية الليبية): يطيب لي في البداية أن أعبِّر لكم ولأعضاء هيئة المكتب عن ارتياح وفد بلادي للطريقة التي تديرون بها أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعتبر الأولى في الألفية الجديدة. كما أتقدم بالشكر والتقدير لرئيسة اللجنة التحضيرية الأخت كريستين كابالا من تنزانيا وأعضاء هيئة المكتب وجميع الوفود التي ساهمت في إعداد نتائج هذه الدورة.

لقد مرَّت خمس سنوات على اعتماد منهاج عمل بيجين. وإذا كان لنا في هذه السانحة أن نستعرض إيجابيات هذه الوثيقة الهامة، فإن ما يبرز بوضوح هو أن منهاج عمل بيجين ساهم على نحو ملموس في زيادة الوعي بقضايا المرأة، وخلق زخما متزايدا بأنه ينبغي القيام بإجراءات جادة وحاسمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وكفالة أن تتمتع بحقوق متساوية والحصول على الموارد اللازمة لزيادة مهاراتها، والنهوض بقدراتها وتعزيز دورها في السلم والتنمية.

لقد شهد نصف العقد الماضي جهودا متواصلة بصدد تنفيذ مجالات الاهتمام الإثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين. ورغم ما تحقق من مكاسب، فإنه لا بد لنا من القول إن وضع المرأة في العديد من البلدان لم يطرأ عليه تحسن من شأنه أن يؤدي إلى الاستجابة الكاملة لتلك المطالب.

إن تجديد التزامنا بالأهداف والغايات الواردة في منهاج عمل بيجين واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة سيظل دائما هو حجر الأساس فيما سنضطلع به من جهود في المستقبل. وفي هذا الإطار فإنه لا بد من تجديد المساعي لتوفير الموارد اللازمة للوفاء بالأهداف المتفق عليها دوليا، وينبغي أن نعمل بجد بهدف تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفد بلادي إذ يثني على الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين لا سيما في مجالات تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة، فإننا نعتقد بأن على هذه المنظومة مضاعفة جهودها لمساعدة ودعم الجهود الوطنية والدولية للتنفيذ الكامل لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين.

واستنادا إلى تعاليم وأحكام القرآن الكريم التي استهدفت تحرير الإنسان رجلا كان أو امرأة، من كافة أشكال العبودية وممارسات الاستغلال، وتطبيقا لما جاء في الكتاب الأخضر الذي نادى بتحطيم العلاقات الظالمة في المجتمع، فقد اتخذت بلادي العديد من التدابير الرامية للنهوض بالمرأة. فنحن الآن طرف في كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون المرأة. وقمنا بتشكيل لجنة وطنية من عدة قطاعات عهدت إليها مهمة متابعة القرارات والتوصيات المعتمدة في مؤتمر بيجين، وصدرت العديد من التشريعات لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وبموجب هذه التشريعات فإن المواطنين متساوون في الحقوق، وأكد بيان حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري بأن تتمتع المرأة بكافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل دون تفرقة بينهما.

ومن أبرز المكاسب التي تحققت للمرأة الليبية بعد انعقاد مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، هو إصدار المؤتمرات الشعبية الأساسية في ليبيا لوثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري، وقد نصت هذه الوثيقة على حق المرأة في ممارسة

السلطة السياسية من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، والالتزام بواجب الدفاع عن الوطن، والحق في حضانة الأولاد والأحفاد، والتمتع بذمة مالية مستقلة، والتساوي مع الرجل في تولي المناصب القيادية، والتمتع بمزايا الضمان الاجتماعي سواء في الشيخوخة أو العجز والإصابة في العمل ومرض المهنة.

وكتطبيق عملي لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل، فقد تقلدت المرأة في الجماهيرية مناصب قيادية هامة، فقد استحدث منذ عام ١٩٩٢ وظيفة الأمين المساعد لشؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام، وهي تعادل وظيفة مساعد رئيس البرلمان في الدول الأخرى. كما تم استحداث أمانة تحت اسم أمانة الشؤون الاجتماعية تهتم بقضايا المرأة والأسرة والطفل. كما تتمتع المرأة الليبية منذ سنوات طويلة بعضوية اللجنة الشعبية العامة أي منصب الوزيرة، وتقلدت أيضا وظائف عديدة كانت حكرا على الرجال، كالوظائف القيادية ووظائف الخدمة العسكرية والقضاء والعمل في المجال السياسي والدبلوماسي. وأثبتت نجاحا بارزا في إدارة وتسيير المواقع الإنتاجية والإدارية والأعمال التجارية والحرفية وأصبح في مقدورها التنقل داخل البلاد وخارجها وتمثيل بلادها في المؤتمرات والملتقيات.

ولتعويض المرأة الليبية عن الحرمان الذي عانته إبان فترة الاستعمار وما نتج عنه من تخلف، فقد أُعطي اهتمام خاص للمرأة في مجالات التدريب والصحة حيث تم تنفيذ برامج شاملة استهدفت تطوير وتعزيز قدرات المرأة الريفية. كما تحظى المرأة بخدمات صحية متكاملة ابتداء من الرعاية الصحية الأولية ثم الخدمات الصحية التخصصية التي تقدم للمرأة أثناء فترة الحمل وبعد الإنجاب، مما أدى إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. وحققت المرأة تقدما كبيرا في مختلف مجالات التعليم الأساسي والمتوسط والجامعي كما مُنحت فرصا متكافئة في مجال التعليم العالي بتخصيص منح دراسية للدراسات العليا في الداخل والخارج.

لقد تناولتُ بإيجاز ما نالته المرأة الليبية من مكاسب منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة بشكل عام، وهو ما يندرج أيضا في إطار تنفيذ منهاج عمل بيجين، وإذا كان لنا ما نفتخر به، فإنه لا بد من الاعتراف بأننا واجهنا عقبات كثيرة، عقبات نجمت عن الاستعمار وما فرضه من جهل وتخلف وعقبات سببتها العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي فرضتها علينا في بلادي دولة كبرى لما يزيد عن عقدين من الزمن، وأخرى سببها الحصار الظالم الذي فُرض على ليبيا لما يقرب من عشر سنوات مما ألحق أضرارا بالغة بكافة فئات الشعب الليبي وخاصة المرأة باعتبارها من الفئات الأضعف في المجتمع.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أحيي الشعب اللبناني والمقاومة اللبنانية البطلة وأحيي تضحيات الأمهات اللبنانيات اللائي قدمن فلذات أكبادهن فداء للوطن وأرغمن العدو الصهيوني على الفرار ليلا من لبنان العزيزة، جارا وراءه أذيال الهزيمة. كما نتقدم بالتحية والإعزاز للمرأة الفلسطينية والمرأة السورية الصامدة في وجه الاحتلال الصهيوني، وللمرأة في العراق لصمودها في سنوات الحصار الظالم والجائر، وإلى كل نساء العالم من أجل إعادة تأسيس عالم يسوده الحب والسلام والاستقرار والعدالة.

وفي الختام أتمنى لهذا الجمع الكريم النجاح في ترجمة قرارات بيجين إلى عمل من أجل تحقيق مستقبل أفضل للمرأة في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد موفزيز أبليان رئيس وفد أرمينيا.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): تصادف عملية استعراض بيجين + ٥ بداية قرن جديد؛ وهي لحظة

موقوتة لتقييم ما أُنجز وما تبقى من الحركة الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة. والواقع أن حقوق ملايين النساء تظل محجوبة عاما بعد عام. والحق الأساسي في المساواة يتأكد ويُعاد تأكيده مرارا في المؤتمرات، ومع هذا لا بد من أن تترجم مساواة المرأة إلى واقع.

وينبغي أن ندرك أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد أعداد ومشاركة متساوية، بل أن تتضمن ألا يعود النظر إلى المرأة على أنها فئة منفصلة في المجتمع وأن تصبح مشاكلها ومتطلباتها جزءا أساسيا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ككل.

والكلمات التي استمعنا إليها في هذه الدورة تثبت عدم التوصل إلى توافق في الآراء إلى الآن بشأن ما يمكن أن يكون نهجا قائما على الحقوق إزاء التعامل مع بعض مجالات الاهتمام.

وواضح اليوم أن كل البلدان في العالم المتقدم أو النامي أو الذي يمر بمرحلة انتقال سوف تتأثر كثيرا بالعولمة. والمهام الرئيسية التي تواجهها الحكومات اليوم هي التنمية واتباع سياسات سليمة وإجراء تكييفات هيكلية ملائمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتجاهات الجديدة. فقد أوجدت العولمة تحديات جديدة أمام حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية. والتفاوت في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يجعل المرأة مستضعفة ويزيد من تفاقم الحواجز التي تعترض المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

وتنص تشريعات أرمينيا على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ولا تكاد تكون هناك حاجة إلى إصلاح قانوني جذري. والتحدي الحقيقي هو تغير العقليات التي تصل بالرجل والمرأة إلى نقطة يدركان فيها أن وضع المرأة في المجتمع غير محدود بدورها في الأسرة.

إن ”المبادئ الأساسية لخطة العمل لتحسين حالة المرأة في أرمينيا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠“ التي وضعتها حكومة أرمينيا تستهدف توسيع مشاركة المرأة على مختلف مستويات صنع القرار، ومساعدة ضحايا العنف من الإناث، وإقامة شبكات اجتماعية للفتيات في سن المراهقة وإعداد مقترحات ترمي إلى القضاء على البطالة بين النساء، وتوفير ظروف عمل أفضل للمرأة. وعن طريق التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية استهل برنامج إرشادي لتثقيف الجنسين في جامعتين حكوميتين وجامعتين أهليتين. وتكفل الدراية بشؤون الجنسين في التشريعات توعية الجنسين بالقوانين وتنص على المشاركة النشطة من المنظمات غير الحكومية في تشكيل المجتمع المدني.

وثمة عامل هام آخر في عملية المتابعة هو التطوير الدينامي لشبكة المنظمات غير الحكومية. وقد مكّنت السياسات الداعمة والبيئة المؤاتية التي أوجدتها الحكومة، من تسجيل أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية جديدة تتناول أساسا قضايا المرأة خلال السنوات الخمس التي انقضت على مؤتمر بيجين. وفي عام ١٩٩٨ عقد البرلمان الأرميني جلسات استماع خاصة بشأن متابعة بيجين، لتحديد الأولويات الجديدة لتحسين وضع المرأة.

بيد أنه بجانب التدابير التي تتخذ، ورغم الأحكام القانونية الموجودة تظل الحالة في أرمينيا ناقصة. وفي أرمينيا، كما في غيرها من البلدان الكثيرة، تظل الفجوة متسعة بين المساواة الشرعية والمساواة الواقعية، بل إنها ساءت خلال سنوات الانتقال إلى اقتصاد السوق. فتمثيل المرأة في البرلمان منقوص، ولم يتضمن في مجلس الوزراء المشكَّل حديثا امرأة عضوا. هذا هو الواقع في بلد تتمتع فيه المرأة بالحق الانتخابي منذ عام ١٩١٨.

وبعد الاستقلال بدأت أرمينيا تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والسياسي الأساسي. واقتصادنا، شأنه شأن اقتصاد البلدان السوفياتية السابقة، مجهد بسبب التغيرات التي أعقبت تفسخ الاتحاد السوفياتي وبسبب الانتقال إلى اقتصاد السوق. ومع ذلك فلأرمينيا بعض الخصائص التي زادت من تضخم الحالة، وهي الخطر على طرق النقل الرئيسية وعواقب الزلازل المدمرة في عام ١٩٨٨.

وأصبح من الحقائق المسلم بها الآن أن المرأة هي الأضعف أمام مشاق الأزمات الاقتصادية أو الحروب أو الكوارث الطبيعية. وقد نجم عن النزاع المسلح في ناغورنو كاراباخ حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ انتقلوا إلى أرمينيا، وعدد كبير منهم نساء وأطفال. ولا يزال يتعين على المرأة اللاجئة والمرأة في مناطق الزلازل أن تتحمل عبء المعيشة اليومية ومشاكل الأسرة، وهي غالبا في مساكن مؤقتة لا تتوافر فيها المياه الكافية وإمدادات الطاقة.

وقد استهلت حكومة أرمينيا عددا من البرامج الرامية إلى مساعدة اللاجئين والمقيمين في أماكن الزلازل، ولكن الموارد المتاحة لها لا تكفي لتلبية احتياجاتها وحل كل المشاكل. ولا تزال أرمينيا تعتمد كثيرا على المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية وفرادى البلدان.

أما وقد شهدنا عواقب الصراع المسلح، ربما أكثر من كثيرين غيرنا، فإننا نقدِّر تقديرا عاليا التركيز على توحيد المرأة هذه الأيام من أجل السلام. ومن المهم بصفة خاصة أن تؤدي المرأة دورا مركزيا في حل الصراعات. ويجب أن تشترك المرأة في مفاوضات السلام وفي التعمير بعد انتهاء الصراع، بصفتها الممثلة للدولة وللمجتمع المدني.

ولقد كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين أول محفل اتضحت فيه بجلاء تفاصيل الصلات الحاسمة بين النهوض بالمرأة والتقدم الاجتماعي في أنحاء العالم. وأبرز منهاج عمل بيجين الطابع العالمي لقضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمرأة، وأسفر عن التزام قوي من جانب الحكومات بالقواعد الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. والتحدي الذي نواجهه اليوم هو البناء على ما أُنجز في بيجين. وعلينا أن نحرك جدول الأعمال بطرق عملية تشمل إعادة النظر في الميزانيات الوطنية بحيث تشمل التزامات بيجين. ونحن نؤيد تماما التوصيات الواردة في مشروع الوثيقة الختامية بأن يدرج منظور المساواة بين الجنسين في عملية الميزنة.

وفي هذا العام حيث ينتهي الإطار الزمني لتنفيذ المبادئ الأساسية لخطة العمل الوطنية، تلتزم الحكومة الأرمينية، بالتعاون مع المجتمع المدني، بأن تضع خطة عمل وطنية صلبة على أساس نتائج الدورة الحالية، وخاصة التمعن في مشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، حسبما يرد في الوثيقة الختامية.

ويقيننا الثابت أن الجهود المتضافرة للحكومات والمنظمات غير الحكومية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، هي التي يمكن أن تعزز بالفعل المساواة والتنمية والسلام والازدهار على المستوى العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة صباح هذا اليوم.

وأود أن أبلغ الوفود أن علينا أن نستمع إلى ٥٣ متكلما ابتداء من عصر هذا اليوم، وبالضبط من الساعة ١٥/٠٠. وسوف تطبق بشدة قاعدة الدقائق السبع على الدول الأعضاء والوفود المراقبة ووكالات الأمم المتحدة، وقاعدة الدقائق الخمس على المنظمات غير الحكومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.